سواسية
SAWASIAH
يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
هيئة علمية مستقلة
العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السابع شقة ٣٥ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٣٧١٥
فاكس ٧٩٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء
د/ إبراهيم عوض مصر
د/ أحمد عثمان تونس
أ/ أسمى خضر الأردن
أ/ السيد ياسين مصر
د/ آمال عبد الهادي مصر
د/ سحر حافظ مصر
د/ عبد الله النعيم السودان
د/ عبد المنعم سعيد مصر
د/ عزيز بوحمد السعودية
د/ غانم النجار الكويت
د/ فيوليت داغر لبنان
د/ محمد أمين الميداني سوريا
أ/ هاني مجلي مصر
د/ هيثم مناع سوريا

منسق البرامج
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

رسالة يوم حقوق الإنسان

ليس هناك عنوان أكثر بلاغة من حقوق الشعب الفلسطيني لتناول حقوق الإنسان في ذكرى مرور ٥٢ عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لدى أسباب ثلاث:

أولا:

حق تقرير المصير هو حجر الأساس لكافة الحقوق الأساسية للإنسان، والتي يصعب تصور إمكانية تمتعه بأي منها بصورة كاملة بدون تمتع شعبه بحقه في تقرير المصير.

ثانيا:

الأمر صحيح أيضا في الاتجاه المعاكس، فلا يمكن الدفاع عن الحقوق الجماعية للشعوب أو التضامن معها، بدون التمتع بعدد من الحقوق الأساسية للإنسان، وأبرزها حريات الرأي والتعبير والاجتماع والتنظيم. ولما كانت أغلب الشعوب العربية تفتقر إلى هذه الحقوق، لذا فقد كان القمع العنيف هو الرد على التضامن الشعبي مع الانتفاضة وحملات الاحتجاج على الأعمال البربرية الإسرائيلية ضدها.

جدير بالملاحظة هنا أنه رغم أن التضامن الشعبي في مصر مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية أكثر تجذرا ومبادرة منه مع الأولى (٨٧- ١٩٩٠)، إلا أن الشلل الذي أصاب كبرى النقابات المهنية منذ منتصف التسعينيات، وضمور الأحزاب السياسية قد أفضى إلى فجوة كبيرة بين الوعي الشعبي ومرتكزاته التنظيمية، حتى أنه لولا تطوع إحدى منظمات حقوق الإنسان باستضافة اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة، ربما ما وجدت مقرا لها آخر تدير منه نشاطها.

ثالثا:

العجز المخجل للمجتمع الدولي عن حماية حقوق الإنسان وعن تطبيق معيار واحد في هذا المضمار. فلازالت إسرائيل تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم المستثناة من المحاسبة و العقاب، رغم أبشع الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها كل يوم على مدار أكثر من ٥٢ عاما. بل على النقيض، هى تتمتع بحماية أمريكية استثنائية في مجلس الأمن، بينما تتخذ أوروبا موقف الشريك بالتواطؤ أحيانا، وبالصمت أحيانا أخرى.

■ هذه الحقائق الثلاث هى رسالة العيد الثاني والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهى رسالة تكليف بضرورة الجمع الوثيق بين مهمات الدفاع عن الحقوق الجماعية للشعوب والفردية للإنسان، وبين مهمات مواجهة التلاعب بحقوق الإنسان في المجتمع الدولي، وتوظيفها لخدمة مصالح دول بعينها على حساب مصالح البشرية.

❖ موجز للأفكار الأساسية للكلمة التي ألقاها **بهي الدين حسن** خلال احتفالية المركز باليوم العالمي لحقوق الإنسان والتضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني.وتضمنت الاحتفالية أمسية شعرية وفنية شارك فيها الشعراء مريد البرغوثي، بهاء جاهين، ماجد يوسف، حلمي سالم، والفنان محمود حميدة، وأشرف السركي، وكورال المرأ والمجتمع، وكورال عباد الشمس الفلسطيني.

نشرت هذه الكلمة بصحيفة الأهرام ويكلي بتاريخ ١٤ ديسمبر٢٠٠٠

رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد
عبير عطية- سلاف طه- مريان فاضل
رسوم كاريكاتير: بسمة عبد العزيز
الجمع الالكتروني: هشام السيد
الاخراج الفني : أيمن حسين

حقوق الإنسان والانتفاضة الفلسطينية

عصام الدين محمد حسن

سواسية على مدى الشهور المنصرمة، ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠، كانت وما تزال الساحة الفلسطينية مسرحا لانتهاكات واسعة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيها شملت استخدام كافة أنواع أسلحة القتل في مواجهة احتجاجات المدنيين العزل، وهو ما أفضى إلى استشهاد المئات وإصابة عدة آلاف يقدر أن نحو ٤٠٪ منهم من الأطفال دون سن الثامنة عشر. وتعرض أكثر من مليوني فلسطيني إلى عقوبات جماعية صارمة بفضل ممارسة سياسات إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة بكل ما ترتب عليه هذا الإغلاق من نتائج مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني وعلى رفاه السكان. حيث أدت هذه السياسات إلى حرمان أكثر من مائة ألف عامل في الضفة وقطاع غزة من الذهاب إلى أعمالهم داخل إسرائيل، وحرمت المصانع الفلسطينية من استيراد المواد الخام عن طريق الموانئ الإسرائيلية، كما منعت من تصدير منتجاتها للخارج، وتوقفت في نفس الوقت عملية تصدير المنتجات الزراعية إلى الدول العربية المجاورة. كما حرم العديد من المصابين من جراء المصادمات وأعمال القصف اليومي من حقهم في تلقي العلاج بالخارج في ظل الإغلاق شبه المتواصل للمعابر الحدودية ولمطار غزة، وهو الإغلاق الذي أفضى إلى صعوبات شديدة أيضا في إدخال قوافل المعونات الطبية والغذائية للشعب الفلسطيني. وتقدر المنظمات الفلسطينية أن الخسائر والأضرار الاقتصادية المترتبة على ممارسات الإغلاق وحدها فاقت في الشهر الأول من الانتفاضة مجمل المساعدات المالية التي تلقتها السلطة الفلسطينية عبر الشهور التسع الأولى من العام٢٠٠٠.

ومع ذلك تتواصل الانتفاضة الفلسطينية لتبرهن مجددا على أن بناء السلام وتحقيق الأمن والاستقرار لا يمكن أن يتحقق عبر التضحية بمعايير العدالة وحقوق الإنسان وإهدار الحقو ق الجماعية للشعوب وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والحق في مقاومة الاحتلال والظلم.

وإذا كانت مجريات الصراع العربي-الإسرائيلي، أو الفلسطيني-الإسرائيلي تظهر استمرار العجز العربي المزمن على المستوى الرسمي عن التأثير بموازين القوى الحاكمة للصراع وللتسوية أيضا، فإن هذا العجز ربما لا يضاهيه سوى عجز المجتمع الدولي عن وضع حد لتلك الانتهاكات والجرائم المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني في ظل تفرد الولايات المتحدة بانحيازها المطلق لإسرائيل والصمت المخزي للحكومات الأوروبية على تلك الجرائم الذي اعتبر بمثابة دعوة مفتوحة لكي تزداد إسرائيل توحشا في عدوانها على الشعب الفلسطيني، وفي الاستخفاف بشرعية القانون الدولي ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

في المقابل فإن الساحة العربية والدولية كانت مسرحا لتفاعلات ومبادرات شعبية واسعة النطاق دعما لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه التي تكفلها الشرعة الدولية والعشرات من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

وتصدرت الانتفاضة وما رافقها من جرائم للحرب وأعمال بربرية- سلم الأولويات في أجندة المنظمات الحقوقية الفلسطينية والعربية. وبفضل جهود هذه المنظمات من جانب ومبادر ات ومواقف كبرى المنظمات غير الحكومية في شتى أنحاء العالم كانت ساحة المجتمع المدني العالمي منبرا لفضح الجرائم الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والكشف عن عنصريتها وخواء "نموذجها الديمقراطي" داخل حدود الخط الأخضر الذي وجد تعبيره في القمع الوحشي لانتفاضة الأقلية العربية في أكتوبر ٢٠٠٠ والذي أفضى إلى مصرع ثلاثة عشر مواطنا عربيا وإصابة خمسمائة مواطن واعتقال بضعة مئات آخرين.

وبفضل هذه الجهود أضحت الساحة العالمية منبرا للمطالبات الجماعية بتوفير الحماية الدولية للسكان الفلسطينيين ليس فقط داخل الأراضي المحتلة بل داخل إسرائيل ذاتها، والمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب على جرائمهم وتعويض ضحايا هذه الجرائم، والدعوة إلى استئناف عقد اجتماع دولي للدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة للنظر في الإجراءات والتدابير العملية اللازمة للوفاء بالالتزامات القانونية التي ترتبها الاتفاقية بشأن حماية المدنيين الواقعين تحت نير الاحتلال، والتأكيد على ضرورة إخضاع أية اتفاقية للسلام للفحص من قبل هيئات دولية لمراجعة مدى اتساقها مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويفرد هذا العدد ملفا خاصا يغطي عددا من أبرز التفاعلات العربية والعالمية تضامنا مع حقوق الشعب الفلسطيني وتصديا للمعايير المزدوجة والانتقائية التي تسم سلوك المجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية.

ولا شك أن ما قدمته المنظمات الفلسطينية والعربية من جهد في توثيق جرائم الاحتلال وفي التأثير على مثيلاتها من المنظمات الأوروبية والعالمية، يفترض أن يصب في خدمة الدبلوماسية العربية المدعوة -على الأقل في ظل توازنات القوى- إلى إدارة معارك متصلة لعزل إسرائيل وتعريتها سياسيا والحصول على المزيد من المساندة والدعم للحقوق العربية داخل أروقة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى.

غير أن السؤال الذي يفرض نفسه هنا للأسف، أي مستوى من المصداقية يمكن أن يتمتع به خطاب حقوق الإنسان للحكومات العربية؟ بمعنى آخر، هل تستطيع الحكومات العربية أن تقنع العالم بهول الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال، في نفس الوقت الذي لا تخلو فيه سجلاتها من وقائع مشينة يندى لها جبين الإنسانية؟

دعنا نتوقف عند هذا القدر حتى لا تنطلق الاتهامات الشهيرة بأننا نسئ لسمعة بلادنا ونعمي على جرائم العدو ومخططاته. ولكن المؤكد أن الإجابة على مثل هذا التساؤل تكشف حجم المهام والأعباء الملقاة على عاتق المنظمات الحقوقية من أجل نصرة حقوق الشعب الفلسطيني.

تقارير ومتابعات

هكذا احتفلت تونس بحقوق الإنسان!

تجميد نشاط الرابطة.. ملاحقات أمنية وقضائية.. السجن للمرزوقي ونجيب حسني

سواسية

مجدى النعيم

بينما كانت أرجاء مختلفة من المعمورة تشهد الاحتفالات العالمية بالذكرى الثانية والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد ارتأت السلطات التونسية أن تختار هذا التوقيت لتقدم مزيدا من الدلائل على استخفافها إن لم يكن احتقارها لتلك الحقو ق. حيث جاء ديسمبر ٢٠٠٠ حافلا بالممارسات التعسفية بحق المدافعين عن حقوق الإنسان التي توجت بالملاحقات القضائية وأحكام السجن لأبرز رموز حركة حقوق الإنسان التونسية.

قبل أسابيع قليلة من بدء الاحتفالات العالمية دخلت المواجهة بين السلطات والرابطة التونسية لحقوق الإنسان منعطفا خطيرا في أعقاب انعقاد مؤتمرها الوطني الخامس. وقد كان المؤتمر- الذي يعد الأول من نوعه بعد الأزمة الكبيرة التي عاشتها الرابطة منذ عام ١٩٩٤ والتي كادت تعصف بوجودها- مؤشرا على قدرة الرابطة على استعادة عافيتها رغم الظروف الصعبة التي تواجهها. وجاءت نتائج الانتخابات التي تمخض عنها المؤتمر لتسجل انحياز أعضائها للدفاع عن استقلالية نضال الرابطة ومقاومة ضغوط الاحتواء، وهو ما عبرت عنه هذه النتائج بفوز قائمة "الوفاق الد يمقراطي" كاملة وعجز أي من مرشحي الحزب الحاكم في الفوز بأية مقاعد للهيئة الإدارية. ودعا المؤتمر السلطات إلى إطلاق حريات التعبير والتنظيم واحترام الحقوق السياسية وأدان ممارسات التعذيب والاعتقال، وتوقف بشكل خاص أمام حالة السجناء السياسيين الذين دخل العديد منهم إضرابا مفتوحا عن الطعام وتدهورت حالة معظمهم، مما بات يشكل تهديدا لحياتهم.

ومع انتهاء أعمال المؤتمر، بدا واضحا أن السلطات التونسية لم تتحمل نتائجه، وأعدت عدتها لضرب الرابطة. فقد هاجم الأمين العام للحزب الحاكم القيادة الجديدة للرابطة معتبرا أن الرابطة قد " انحرفت عن مبادئها"، وأن "ما سجله مؤتمرها الأخير من خروج عن أرضية عمل الرابطة لإعطائها مظهر حزب سياسي متطرف يعد منعطفا خطيرا في مسارها".

كان هذا التصريح بمثابة إشارة البدء لهجمة شرسة على الرابطة حيث تقدم أربعة من المحامين من أعضاء الرابطة ممن دعمهم الحزب الحاكم وأخفقوا بالفوز بأصوات الجمعية العمومية- برفع دعوى قضائية حدد لنظرها الخامس والعشرون من ديسمبر ٢٠٠٠ للطعن في نتائج الانتخابات، إضافة إلى التقدم باستشكال أمام القضاء المستعجل أفضى إلى صدور حكم قضائي بفرض الحراسة القضائية على الرابطة ووقف جميع أنشطتها . وإغلاق مكتبها الرئيسي بالعاصمة التونسية.

وخلال ديسمبر توالت الملاحقات، فقد استدعت أجهزة الأمن في الثامن من ديسمبر السيدة بشرى بلحاج حميدة رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وذلك بسبب مشاركة الجمعية في لجنة للدفاع عن الرابطة التونسية ضمت منظمات غير حكومية مرخص لها بمزاولة نشاطها ومنظمات أخرى محرومة من العمل بصورة قانونية وفي مقدمتها المجلس الوطني للحريات. وقد جرى التنبيه على رئيس الجمعية بعدم التعاون مع أية جهات غير معترف بها قانونا في إشارة إلى المجلس الوطني للحريات.

وفي ذات الوقت فرضت أجهزة الأمن حصارا شديدا على عدد من مقار المجلس الوطني للحريات وعلى منازل العديد من قياداته للحيلولة دون انعقاد المؤتمر الوطني الديمقراطي الذي كان المجلس ينوي تنظيمه يومي ٩، ١٠ ديسمبر،كما كان يعد لتقديم جائزته السنوية لحقوق الإنسان إلى الرابطة التونسية لحقوق الإنسان.

وعلى حين أرجأت محكمة الدرجة الأولى بالعاصمة البت في الدعوى القضائية المرفوعة ضد الرابطة التونسية إلى موعد لاحق من يناير ٢٠٠١، فقد تعرض الكاتب الصحفي صلاح الدين الجورشي نائب رئيس الرابطة للملاحقة القضائية، حيث تلقى إشعارا بالمثول أمام قاضي التحقيق، ويرجح أن استدعاءه على صلة بتوقيعه على بيان أصدرته الهيئة الإدارية للرابطة التونسية بعد أسبوعين من تجميد نشاطها، وهو البيان الذي تضمن تشكيكا في شرعية إيقاف نشاطها وانتقادات لانتهاكات حقوق الإنسان وتحميل الحكومة التونسية مسئولية هذه الانتهاكات.

وأصدرت محكمة تونسية في الثامن عشر من ديسمبر حكما بالسجن لمدة ١٥ يوما على المحامي المعروف نجيب حسني العضو المؤسس والقيادي بالمجلس الوطني للحريات، بعد محاكمة اتسمت بقدر كبير من الانتهاكات الإجرائية والقانونية.

وتوجت السلطة إجراءاتها القمعية بحق المدافعين عن حقوق الإنسان بتقديم د . منصف المرزوقي الناطق الرسمي باسم المجلس الوطني للحريات إلى المحاكمة، حيث قررت محكمة الدرجة الأولى بالعاصمة الحكم بحبسه لمدة عام. وكان المرزوقي قد تعرض قبل عدة أشهر للفصل من عمله كأستاذ بكلية الطب في مدينة سوسة في إطار سلسلة من الإجراءات التعسفية بحقه بسبب نشاطه الحقوقي البارز. وقد اتهم المرزوقي بالقذف في حق هيئات رسمية وبث أخبار مغلوطة، وذلك بسبب تصريحاته التي تنتقد الانتهاكات التي تمارسها السلطات التونسية. ولم يتسن لهيئة الدفاع عن المرزوقي الترافع عنه بعد أن طالبوا بضرورة الاستماع إلى أقواله أمام المحكمة لكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب.

تصريح منصف المرزوقي أمام المحكمة

سواء على رأس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أو على رأس المجلس الوطني للحريات، كان لي شرف الدفاع، صحبة كل الديمقراطيين في هذه البلاد، عن قيم ومؤسسات دولة القانون المنشودة، ومن أهمها حرية التنظيم وحرية التعبير وحرية الانتخاب. وفي صلب هذه الحركة التي أفرزها نضج شعبنا ومجتمعه المدني، ناضلت وسأناضل إلى آخر نفس من أجل الركن الرابع الذي لا تستوي بدونه دولة القانون، ألا وهو استقلال القضاء. فلا سيادة للقانون ولا حماية للحريات دون قضاء يستمد هيبته ومصداقيته وقوته من استقلالية فعلية عن السلطة التنفيذية تضمن حصانة القاضي وانعدام أي وسيلة للضغط عليه ليحكم بما يمليه عليه الضمير والقانون.

إلا أن سياسة السلطة في هذا الميدان ومنذ الاستقلال تركزت دوما على تدجين القضاء واستغلاله بل وإذلاله ليضفي صبغة شرعية على الاستبداد المتواصل الذي يعاني منه شعبنا وتكريسه بتصفية كل المعارضين السياسيين فأصبحت القاعدة في المحاكمات السياسية أن الاتهام يعني الإحالة والإحالة تعني الإدانة آليا. وهكذا رأينا قضاة يحكمون بقوانين على ما يخالفها من تشريعات محلية ورأينا قضاة يحكمون، مثلما هو الحال في الإمضاء الإجباري في مراكز الشرطة، بدون نص ورأينا قضاة يغمضون العينين عن آثار التعذيب الواضحة التي تبطل حسب المعاهدة الدولية للتعذيب كل التتبعات، ورأينا مرافعات قيمة لسلك المحاماة تظهر الخروقات القانونية السافرة في الشكل والجوهر للتتبعات فلا تغير شيئا من قرار مسبق اتخذته السلطة التنفيذية وأوكلت للقضاة بالتصريح به في إطار مسرحيات محبوكة يعرف الكل أنها مسرحيات لا تمت بأي صلة لمحاكمة عادلة.

ومن هذا المنطق وحيث إن القضاء اليوم، مع بالغ الأسف هو الخصم والحكم، فإنني أرفض الانخراط في مسرحية محاكمتي، فخورا مرفوع الرأس بأنني أسست منظمة سلمية قانونية تدافع عن حريات هذا الشعب، فخورا مرفوع الرأس بأني صوت من لا صوت لهم أعبر جهرا عما ينتقده الجميع، متحملا مسئوليتي كاملة، قابلا بكل التضحيات حتى تشرق على بلادي الحبيبة شمس الحرية.

ومن هذا المنطلق، وإذ أشكر الأخوة والأخوات المحامين التونسيين والمراقبين الضيوف على حضورهم واعتبره شرفا كبيرا لي ودعما معنويا لا يقدر بثمن، فإنني أطلب منهم عدم المرافعة في قضية يعلمون أصدق العلم أن مرافعاتهم القيمة كما أثبتت ذلك خمسة عقود من المحاكمات السياسية لن تجدي نفعا، علما وأن رفض انخراطهم في تواصل مثل هذه المسرحيات القضائية هو الأمر الوحيد الذي من شأنه أن يوقفها وأن يوفر مستقبلا للمتهمين السياسيين الحد الأدنى من الضمانات الجدية لمحاكمة عادلة.

ومن هذا المنطلق، وإذ أجدد إيماني بدور القضاء العادل في استتباب العمران وعزمي على مواصلة النضال السياسي والحقوقي من أجل تمتع السلطة القضائية بكل الهيبة والمصداقية فإنني أهيب بقضاة تونس أن يهبوا للدفاع عن شرف مهنتهم وقداسة دورها في المجتمع أن يجعلوا من ركن من أركان الاستبداد ركنا من أركان دولة الحق والقانون، أن يسهموا بدورهم

النص السابق أعده منصف المرزوقي، ولكنه لم يتح له قراءته أمام المحكمة

استغاثة من عائلات السجناء بتونس

التقى في ٢٨ أكتوبر على هامش المؤتمر الوطني الخامس للرابطة التونسية، وفد من عائلات السجناء السياسيين بممثلي المنظمات العربية والدولية المشاركة في المؤتمر. وحضر اللقاء إلى جانب عبد العزيز بناني (الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان) وإدريس اليازمي (الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان) ومجدي النعيم (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان) وممثل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عدد من قيادات الرابطة السابقين والحاليين. قدمت عائلات السجناء السياسيين شرحا مفصلا لمعاناة ذويهم وحرمانهم من حقوقهم في الاتصال بعائلاتهم خارج السجن وتقديم للمحاكمة عدة مرات عن التهمة الواحدة وحرمان بعضهم من الاتصال بمحاميهم وحرمان من يطلق سراحهم من حقهم في العمل ومن الحصول على أي أوراق ثبوتية. وقد أكدت العائلات أن هذه الانتهاكات امتدت في كثير من الحالات لأفراد الأسرة نفسها، إذ تعرضوا للمضايقات والاعتقال والاستجواب وتفتيش المساكن وترويع أطفال وزوجات السجناء. واللافت أن عددا من أفراد العائلات الذين حضروا في هذا اللقاء وقدموا إفادتهم تعرضوا للاعتقال والاستجواب لعدة ساعات فور مغادرتهم لمكان الاجتماع مما استدعى تدخل الرابطة لدى السلطات لإطلاق سراحهم. وفيما يلي موجز بالإفادات التي قدمتها بعض العائلات:

■ عائلة عبد الله إدريس: صدرت ضده عدة أحكام بالسجن مجموعها ٤٣ سنة أمضى منها ٣سنوات وقد رفضت السلطات تسليم زوجته نسخة من الحكم الصادر ضده. يعاني عبد الله من مرض السكر ومشاكل في القلب. وقد دخل في إضراب عن الطعام وتدهورت حالته قبل يومين من هذا اللقاء فأدخل إلى غرفة الإنعاش بالمستشفى. وعلى الرغم من ذلك حرم من زيارة زوجته للمرة الثالثة.

■ عائلة فتحى قرعود (٣٢ سنة) أوقف كرعود في المطار إثر عودته من عطلته في السنغال وحكم عليه بثلاث سنوات سجن. مضرب عن الطعام منذ ٥٧ يوما .

■ عبد اللطيف بو حجيلة وابن عمه: عمرهما ١٨ سنة ومجموع الاحكام الصادرة ضد كل منهما حوالي ٤٠سنة سجن. عبد اللطيف مضرب عن الطعام منذ شهرين وقد حرم من زيارة أسرته لستة أسابيع كما منعت محاميته من زيارته رغم وجود نص قانوني صريح بحق السجين في زيارة محاميه وقد أكدت محاميته الأستاذة راضية نصراوي أن عبد اللطيف كان في حالة صحية سيئة عند زيارتها الاخيرة له إذ كان ينقل على كرسي متحرك وكان زميله فتحي قرعود بين الحياة والموت. وهي تعتقد أن الهدف من منع الزيارة عنه هو الحيلولة دون معرفة أسرته والرأي العام بتدهور صحته.

■ أحمد العبدلي: تعرضت زوجته لمضايقات عديدة إذ صودرت سيارة الأسرة ودهم منزله وجرى تخويف أطفاله وقد استجوبت زوجته عن كيف تعيش وكيف تنفق على أبنائها كما تعرضت للضرب وللضغوط بهدف إجبارها على طلب الطلاق.

كما وزعت ماجدة المؤدب من مجموعات منظمة العفو بتونس، إثر توقيفها لعدة ساعات أثناء انعقاد المؤتمر، بيانا على المشاركين، أكدت فيه أن رجال الأمن أجبروها داخل ساحة الفندق على الصعود إلى سيارتهم واقتادوها إلى مركز قرطاج حيث أخضعت للتحقيق عدة ساعات باعتبار أن حضورها للمؤتمر يشكل جريمة !! .

الصحافة : مهنة البحث عن المخاطر

د. جيهان مكاوي

سواسية ما تزال حرية التعبير وحرية الصحافة تخضع لنوع أو آخر من القيود والضغوط بدرجات متفاوتة في كل أنحاء العالم حتى في دول الغرب المتقدم. ورغم أنه قد درج القول بأن العمل الصحفي هو مهنة البحث عن المتاعب إلا أن المتابع لتقارير معهد الصحافة الدولي في زيورخ لابد أن يتوقف كثيرا أمام المآسي البشعة التي تحيط بهذا العمل.

وإذا بدأنا في حصر الجوانب الإيجابية في معاملة الصحفيين فإننا نجد أن عدد الدول التي لم ترد عنها إشارة مباشرة بالنسبة لإجراءات العنف والقمع أو إلى أحكام بالسجن فهى كالآتي: ٧ دول من آسيا، ٤ من أفريقيا، ٣ من قارة المحيطات ٦ من آوروبا، ٤ من الأمريكتين أي باجمالي ٢٤ دولة، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة لإجمالي عدد الدول من التي كانت مسرحا لأشكال مختلفة من إجراءات العنف والقمع وعقوبات السجن التعسفية إلى جانب حوادث القتل الوحشية التي يتعرض لها الصحفيون، لا من الحكومات فحسب، بل من العصابات الدولية، وقد سجل تقرير الصحافة الدولي وقوع مثل هذه الممارسات في ١٥٧ دولة خلال عام ١٩٩٧ وحده.

معدات ومؤسسات

ولا تسلم المؤسسات الصحفية ومعداتها من الأضرار والخسائر، فهناك حالات إخلاء إجباري لمقار الصحف المستقلة في إحدى الدول ونقلها إلى مبان ليس بها مياه أو صرف صحي. ثم تعرضت هذه المقار إلى سرقة ما بها من مستندات ومعدات ليلا. وفي حالة أخرى احتل بعض الجنود مكاتب إحدى الصحف المستقلة ونهبوا المباني والمعدات الطباعية ثم خرجوا من المكان يحملون الأبواب والنوافذ. وهناك أيضا نماذج من حرق وسرقة، بل وبيع معدات المنشآت الصحفية إلى جيش دولة مجاورة.

ولأن الصحافة تعمل على تعرية الفساد وتكشف الفضائح السياسية والشخصية مثل تهريب السلاح والمخدرات وعلاقات المشاهير فإن بعض الحكومات تقيم دعاوى قذف وسب علني لتوجيه ضربة إلى الصحف المستقلة لتعجيزها ماليا. وكذلك هناك المضايقات المستترة في بعض الدول لمحاربة دور الصحف مثل امتناع أكشاك البيع الحكومية عن استلام إصداراتها، ومنع سكرتيرات الوزراء من تزويد الصحفيين المغضوب عليهم بالتصريحات والمعلومات المطلوبة. كما يتم تفجير القنابل في دور الصحف والاعتداء الجنسي على العاملين فور خروجهم من المقار.

الصحفيون والصحفيات

وقد يكون تجميد الحساب البنكي لناشر أو تلفيق التهم الضريبية لآخر أقل إيذاء من أساليب أخرى. فمثلا أصاب رئيس شركة أحد الصحفيين بجراح عندما دفع بقلم من الصلب في عينه لأن الأخير اتهمه بالخداع تحت ستار الأعمال الخيرية. ثم هدد الصحفي بالاعتداء على عينه الثانية بل وباقتلاعها إذا ما تقدم بأي شكوى للسلطات ضده. كذلك اصطحب بعض المسئولين أحد الصحفيين إلى الصحراء وهددوه بالدفن هناك إذا ما استمر في انتقاد الرئيس. كما تم سجن صحفي آخر لأنه قام بتصوير ضابط بوليس أثناء اغتصابه ٢٣ من الشباب.

ويعد من المألوف اختطاف الصحفيين وأنصار حقوق الإنسان للتنكيل بهم. وفي إحدى البلاد تعرض الصحفيون للضرب من البوليس لتغطيتهم أخبار نقل الكوكايين بطائرة المدعي العام إلى الخارج. كذلك تعرضوا للضرب بالعصي وللركل بل وللسحق بالأقدام في إحدى المظاهرات. كما أن بتر الأعضاء مطبق في إحدى الدول عقابا على التحريض بمقاطعة الانتخابات العامة. كما قامت السلطات بعد مصادرة أجهزة وأدوات إحدى الصحفيات- بتهديد ابنتها (٢٢ سنة) بتوجيه تهمة الدعارة إليها مالم تتخل والدتها عن الكتابة للصحف المستقلة. هذا بالإضافة إلى أنه بعد اعتقال صحفي متجول اغتصب الجنود ابنته (١٤ سنة) أثناء تفتيش منزله.

دور المسئولين

إن حماية المسئولين ورموز الحكم في هذا البلد أو ذاك تشكل مصدرا ثابتا للعدوان على الصحافة، فمثلا تتم مصادرة إحدى الصحف لإشارتها إلى سيطرة الرئيس على احتياطيات البترول أو إلى امتلاك الرئيس لمناجم الذهب أوالى امتلاكه لكل الموجات الإذاعية ومعظم الصحف في حين يسيطر على باقيها من خلال التمويل، كذلك فإن التحقيقات لدى الشرطة تذخر أحيانا بالأخطاء وبتدمير الأدلة حماية لمصالح المسئولين في إحدى الدول.

وتقوم السلطات في بعض دول العالم الثالث بتوجيه حملات ضد الجوائز الدولية الممنوحة لرعاياها باعتبارها سموما لزرع الكراهية في النفوس ضد الحكومة والقوات المسلحة والشعب. أما منع الحكومة متابعة وسائل إعلام الغرب فهو بدعوى أن الدول العظمى تستخدم هذه الوسائل بدلا من الهيمنة العسكرية لاستعباد الدول الصغيرة وفرض حكومات عميلة عليها. كذلك انسحب قاض تلو الآخر في إحدى الدول للضغط الموجه اليهم من وزارة العدل في حادث قتل الشرطة لأحد شباب الصحفيين.

قوانين الصحافة والإنترنت

ويمكن أن يتعرض الرافضون من الصحفيين للإدلاء بمصادر معلوماتهم لعقوبة السجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها عشرون ألف دولار في إحدى الدول، كذلك نجد القوانين الصارمة في غيرها تفرض قيودا على تغطية حوادث انتحار الشباب خوفا من أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الانتحار. أما بالنسبة

لقوانين الخصوصية في الدول المتقدمة فقد تحايلت إحدى الدول باللجوء إلى إصدا ر قواعد تحظر المطاردة الحثيثة والهجوم الصحفي المتكرر للحصول على الأخبار والتصريحات حماية للمشاهير وعائلاتهم. هذا بالإضافة إلى وجود قوانين خاصة بالإجراءات الرسمية والمحظورات أثناء إعداد الموضوعات الصحفية حفاظا على "كفاءة عمل الأجهزة الحكومية والسلطات"، وحماية لمبدأ "السرية المهنية".

وإن كنا نجد أن مثل هذه القوانين مقلقة فهنالك قانون "مناهضة الرعب" الذي يوقف بمقتضاه تنفيذ الأحكام ضد الصحفيين مدة ثلاث سنوات إما تسقط بعدها أو تضا ف إليها أحكام جديدة مما يجعل الصحفيين لا يشعرون بالحرية حتى وهم خارج السجن. ولأن القانون يحظر تأييد الحركا ت الانفصالية للأقليات في إحدى البلاد فإن خبيرا في الاجتماع صدر ضده حكم بالسجن لمدة مائة عام عقابا على كتاباته!!

ولم تسلم المواد المبثوثة على شبكة الإنترنت الدولية من الرقابة من الدول المتقدمة. فنجد إحداها تصدر "ميثاق التهذيب الاتصالي" على ما تسميه المواد غير اللائقة وأخرى تسن قوانين لتجريم خدمات الإنترنت حماية للنشء من تعلم الجريمة ومن الانحلال الجنسي.

أحداث قتل الصحفيين

وكل ما سبق أن أوردناه يمهد لمزيد من أنباء المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون في أنحاء مختلفة من العالم. فنجد صحفيا مذبوحا بينما ذراعاه وساقاه موثوقتان. كذلك صحفيا آخر مقتولا في سيارة أجرة في وضع ركوع ويداه مكبلتان بسلاسل حديدية، كما وجدت جثة صحفي مثقبة بالرصاص بعد يوم من اختفائه وجثة آخر تتدلى في إحدى محطات المراقبة في العاصمة. هذا بالإضافة إلى تعدد حوادث صدم الصحفيين بسيارات الشرطة ليبدو القتل وكأنه غير متعمد ومجرد إحدى حوادث الطرق الواقعة قضاء وقدرا.

ولم تخلُ عمليات الاغتيال من التعذيب والوحشية. فقد اقتحم بعض الممثلين منزل صحفي وقطعوا أذنيه وكسروا أسنانه قبل أن يقتلوه. أوهناك صحفي آخر قام مجهولون بغمس رأسه في الوقود وأشعلوها بالنيران لتشويه معالمها.

ويلاحظ أن عدد الدول التي يتم فيها قتل الصحفيين تشكل ربع العدد الإجمالي للدول التي تناولها تقرير المعهد الدولي للصحافة وهو ما يبرهن على أن مهنة الصحافة ليست مهنة المتاعب فحسب بل مهنة المخاطر الجسيمة في أنحاء مختلفة من العالم.

موسوعة : تشريعات الصحافة العربية

أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان موسوعة " تشريعات الصحافة العربية وحرية التعبير "، باللغة العربية، من إعداد وتقديم الباحث عبد الله خليل. وهى أول موسوعة تصدر في هذا المجال في العالم العربي، وتضم دراسة تحليلية وتوثيقية لقوانين الصحافة والإعلام في ١٩ دولة عربية هى: مصر، الجزائر، البحر ين، الإمارات العربية المتحدة، العراق، سوريا، ليبيا، المغرب، المملكة الأردنية الهاشمية، الكويت، لبنان، موريتانيا، سلطنة عُمان، منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، تونس، اليمن.

صدر الكتاب ضن سلسلة "دراسات حقوق الإنسان"، كمساهمة في عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان. وتقع الموسوعة في ٥٢٠ صفحة من القطع الكبير، وثمنها ٨٥ جنيها (داخل مصر)، شاملا تكلفة الإرسال بالبريد.

يوميات المركز

الانتقال الديمقراطي وقضايا حقوق الإنسان بالمغرب

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ناومان ندوة فكرية بالرباط يومي ٢٥، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠ حول "الانتقال الديمقراطي وقضايا حقوق الإنسان بالمغرب". شارك في الندوة نحو مائة وعشرون من السياسيين والباحثين والحقوقيين العرب. تناولت أعمال الندوة البيئة السياسية والحقوقية بالمغرب، وتفاعلات الحركة المغربية لحقوق الإنسان مع السياقات التاريخية للانتقال الديمقراطي في المغرب وحقوق الإنسان وتحديات الانتقال الديمقراطي ، وسياسة الدولة في مجال حقوق الإنسان ومكانتها في العملية الديمقراطية خلال التسعينات. أكدت أوراق العمل ومداولات الندوة الترابط العضوي بين بناء الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، وأهمية تثمين التقدم المحرز في مجال الحقوق والحريات الأساسية بالمغرب خلال العشرية الأخيرة.

ورصدت العديد من التحديات التي تواجه عملية البناء الديمقراطي في المغرب والتخلص من الإرث الثقيل المترتب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان طيلة أربعة عقود سابقة. ويتصل بذلك الضعف والهشاشة البنيوية للنسيج الحزبي وتفاقم مشاكل ذات طابع اجتماعي وثقافي واقتصادي مثل الفقر والأمية والبؤس الثقافي وغياب الفكر النقدي.

كما أكدت المداولات أن مقتضيات الانتقال إلى المجتمع الديمقراطي تتطلب دعم المكتسبات المحرزة في إطار رؤية تستحضر ضغوط وإكراهات النسق الاجتماعي، وربط التحول الديمقراطي بالمستوى الاجتماعي التحتي، وشمولية العمل الديمقراطي والحقوقي للمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أكد على أن الانتقال للديمقراطية لا يتحقق بدون إرادة سياسية كما يتطلب توافر شركاء سياسيين ممتازين لإنجاحه. ودعت إلى ضرورة فتح الحوار مع الحركة الإسلامية باعتبارها مكونا اجتماعيا وسياسيا- من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك ضرورة تفعيل المعايير الدولية في قضايا حقوق الإنسان وضرورة مساهمة الحركة الديمقراطية بمشاريع ومقترحات وبدائل، وألا تظل في وضع انتظار مشاريع الدولة للتعليق عليها وانتقادها.

وكان هناك توافق كبير على أن ملف الاختفاء القسري كان وما يزال يشكل تحديا كبيرا بالنسبة للمسار الديمقراطي، ويتطلب ضرورة تشكيل لجنة مستقلة مشهودا لها بالنزاهة والاستقامة لبحث هذا الملف وكذلك ضرورة الاعتذار العلني من جانب الدولة للضحايا وأسرهم، وتعويض الضحايا وتأهيلهم تأهيلا شاملا، وأكدت المناقشات الحاجة إلى الحوار وإعمال النظر في قضية المساءلة آخذا في الاعتبار المعايير والتجارب الدولية وخصوصيات المحيط المغربي.

ائتلاف المنظمات غير الحكومية من أجل" سيداو"

يشارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في العديد من أنشطة ائتلاف الجمعيات والمنظما ت غير الحكومية المصرية الذي يضم ٢٢ مؤسسة تضع بين أهدافها وضع الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) موضع التنفيذ في مصر ورفع التحفظات الحكومية عليها. وقد قامت هذه المجموعة بدعم من منظمات اليونيسيف بإعداد تقرير مواز للتقرير المقدم من الحكومة المصرية إلى لجنة المرأة المنبثقة عن الاتفاقية الدولية والذي سيتم مناقشته داخل اللجنة خلال يناير ٢٠٠١ وتتولى جمعية المرأة والمجتمع مهمة التنسيق بين المنظمات المشاركة في الإعلان.

وقد نظم الائتلاف عددا من اللقاءات بالوجه البحري وصعيد مصر مع عدد من منظمات المجتمع المدني في مواقع مختلفة ضمن برامج للتوعية بالاتفاقية والاستفادة من ملاحظات ممثلي هذه المنظمات في التقرير الموازى. وفي إطار من هذه الأنشطة التي يتبناها الائتلاف. شارك مركز القاهرة بالتعاون مع مركز دراسات المرأة الجديدة وجمعية تنمية المرأة والمجتمع بالتحضير لندوة مصغرة لمدة يوم واحد بمستشفى فلسطين بالقاهرة دعي إليها العديد من المشتغلين والمشتغلات بالعمل الأكاديمي في الجامعات المصرية. واستعرضت الندوة طبيعة عمل الائتلاف ودوره في متابعة تنفيذ الاتفاقية والتحضير للتقرير الموازي لتقرير الحكومة. وناقشت الندوة الائتلاف ودوره في متابعة تنفيذ الاتفاقية والتحضير للتقرير الموازي لتقرير الحكومة. وناقشت الندوة كذلك ورقتي عمل، الأولى أعدتها د. سامية قدري مدرس علم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس حول "التيار النسوي الأكاديمي في مصر" وركزت على التطور التاريخي للحركة النسائية المصرية وتطور الاهتمام بقضايا المرأة في المجال الأكاديمي. أما الورقة الثانية فقد أعدتها د. إلهام عبد الحميد مدير مركز الخدمات التربوية بالمعهد العالي للبحوث والدراسات التربوية بجامعة القاهرة، وقد تناولت من خلالها صورة المرأة في المناهج الدراسية.

وقد خرجت الندوة بعدد من التوصيات في مقدمتها ضرورة رفع التحفظات على اتفاقية المرأة والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها، وطرح قضية التمييز في مناهج التعليم على جدول أعمال المؤتمر القومي للتعليم المزمع عقده لاحقا، وضرورة مناهضة الصورة النمطية للمرأة سواء في مناهج التعليم أو في برامج الإعلام، والتأكيد على أهمية تأمين الحرية في العمل الأكاديمي، ورفع القيود عن البحوث والدراسات العليا في مجال المرأة.

إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

من اليمين إلى اليسار: لويزا هكس هاوزن (قسم حقوق الإنسان باليونيسكو)، محمد أمين الميداني (مدير البرنامج العربي بالمعهد الدولي لحقوق الإنسان)، إيلينا ايبوليتي (مسئولة عن تعليم حقوق الإنسان بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة)، عبد العزيز بناني (رئيس الشبكة الأورومتوسطية والرئيس السابق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان)، فرانك ايلبرز (شبكة تعليم حقوق الإنسان بالولايات المتحدة)

شهدت القاهرة في الفترة من ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠ مداولات المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول "قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان : جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين"، شارك في أعمال المؤتمر أكثر من مائة من الخبراء والمدافعين عن حقوق الإنسان من ٤٠ منظمة ومركز حقوق إنسان في ١٤ دولة عربية، فضلا عن عدد من الخبراء من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

وقد توجت المناقشات المستفيضة على مدار جلسات ا لمؤتمر، بإصدار "إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان":

أكد الإعلان على عالمية مبادئ وقيم حقوق الإنسان باعتبارها ثمرة تفاعل وتواصل الحضارات والثقافات عبر التاريخ، وحصاد كفاح كافة الشعوب ضد كافة أشكال الظلم والقهر الداخلي والخارجي، وأنها بهذا المعنى ملك للبشرية جمعاء.

وشدد الإعلان على أن احترام حقوق الإنسان هو مصلحة عليا لكل فرد وجماعة وشعب وللإنسانية جمعاء، باعتبار أن تمتع كل فرد بالكرامة والحرية والمساواة هو عامل حاسم في ازدهار الشخصية الإنسانية، وفي النهوض بالأوطان وتنمية ثرواتها المادية والبشرية، وفي تعزيز الشعور بالمواطنة.

كما أكد على أن تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان يشكل حقا أصيلا من حقوق الإنسان، و يملى على الحكومات على وجه الخصوص مسئوليات و التزامات كبرى فى الترويج و التعريف بمبادىء حقوق الإنسان وآليات حمايتها ونشر ثقافتها. وأضاف الإعلان إن تعليم حقوق الإنسان هو في الجوهر مشروع عام لتمكين الناس من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من كافة صور القمع والاضطهاد، وغرس الشعور بالمسئولية تجاه حقوق الأفراد و المصالح العامة. كما أن ثقافة حقوق الإنسان تشمل مجموعة القيم و البنى الذهنية و السلو كية، و التراث الثقافى والتقاليد و الأعراف التى تنسجم مع مبادىء حقوق الإنسان، و وسائل التنشئة التى تنقل هذه الثقافة فى البيت و المدرسة و الهيئات الوسيطة، ووسائل الإعلام.

وتضمن الإعلان توصيات المشاركين في المؤتمر، والتي شملت:

١- **دعوة الحكومات العربية إلى:**

أ- التصديق على كافة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وإسقاط أية تحفظات عليها ، ومتابعة تطبيقها فى الواقع، وعدم التذرع بتلاعب بعض أطراف المجتمع الدولي بها أو بالخصوصية الثقافية، للتنصل من التزاماتها تجاه شعوبها ومواطنيها.

ب- إزالة كافة القيود على حريات الرأي والتعبير والتجمع والحريات الأكاديمية، و إزالة القيود أمام حق امتلاك وإدارة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

ودعا في هذا الإطار إلى إيلاء الاهتمام بمراجعة مناهج التعليم ومواد الإعلام لتنقيتها من المضامين المنافية لقيم حقوق الإنسان، وتخصيب مناهج التعليم بمضامين حقوق الإنسان، وإدراج مادة حقوق الإنسان في التعليم الجامعى، والدراسات العليا، وتشجيع القيام ببحوث الماجستير والدكتوراه في مجال حقوق الإنسان، وتضمين حقوق الإنسان في مناهج محو الأمية، ومختلف برامج التعليم غير النظامى، وإدراج مادة حقوق الإنسان في برامج تكوين المدرسين و تأهيل المحامين والقضاة والأطباء ورجال الإعلام والدين والجيش والبوليس و الموظفين فى الإدارات العامة والمشتغلين بالفنون، وإنشاء مؤسسات وطنية لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتنسيق جهود إنجاز الخطط الوطنية في هذا المجال بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية العربية، والتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية والمعاهد والمراكز الدولية لتعليم حقوق الإنسان ، و إيلاء عناية خاصة للدور

الذي يمكن أن تلعبه الفنون والآداب في تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان .

٢- حث جامعة الدول العربية على الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان للشعوب والمواطنين في الدول العربية، بما يستوجبه ذلك من القيام بمراجعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، لكي يتسق مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان ،ووضع نظام خاص للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان يؤدي لتفعيلها، وفتح قنوات للتعاون مع المنظمات غي ر الحكومية العربية. وكذا الإسهام فى تفعيل خطط أجهزة الأمم المتحدة المعنية بتعليم و نشر ثقافة حقوق الإنسان.

٣- إنشاء لجنة إقليمية عربية لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، تضم الحكومات العربية النشيطة في هذا المجال، والمنظمات غير الحكومية العربية ذات الصلة، بهدف تطوير الخطط والبرامج في هذا الميدان، بالتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية.

٤- حث خبراء التعليم على تطوير مناهج لتعليم حقوق الإنسان تخاطب الوجدان فضلا عن العقول، ولا تحصر مهمتها في نقل المعارف، بل تسعى إلى تطوير السلوكيات والتفكير النقدي، بما يساعد على خلق بيئة ثقافية تكفل حماية الحقوق الفردية والجماعية، وتعزز بناء دولة الحق والقانون.

٥- دعوة الأحزاب السياسية في العالم العربي إلى إعلان التزامها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والعمل على إبراز وتعزيز مضامين حقوق الإنسان في برامجها السياسية وممارساتها الميدانية، و إعمال الممارسات الديموقراطية داخلها، وإيلاء الاهتمام بثقافة حقوق الإنسان في برامج إعداد الكوادر الشابة.

٦- حث وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة على الاهتمام بتعزيز قيم حقوق الإنسان والتعددية والتنوع، وتجنب كل ما من شأنه إذكاء مشاعر الكراهية العنصرية أو الدينية أو تحقير الرأي الآخر، أو امتهان الكرامة الإنسانية. وحث اتحاد الصحفيين العرب ونقابات الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني على مراقبة مدى التزام وسائل الإعلام بمواثيق الشرف المهنية في هذا المضمار، ودعوة مؤسسات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية لتبنى برامج خاصة لتدريب الإعلاميين.

٦- حث مؤسسات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من وسائل الإعلام -وخاصة المرئية والمسموعة منها- في نشر ثقافة حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء منابر وبرامج خاصة، واستخدام التقنيات الحديثة لهذا الغرض. و العمل على دراسة مكونات الثقافة الشعبية التى تشكل إدراك الإنسان، بهدف التوصل إلى الخطاب المناسب لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

٧- دعوة المفكرين والساسة ورجال الدين العرب إلى الترفع عن إقحام الدين في علاقات صراعية مع حقوق الإنسان، واعتبار الحقوق المنصوص عليها في الشرعة العالمية بمثابة الحد الأدنى الذي لا يجوز الانتقاص منه بدعاوى الخصوصية الثقافية أو أية دعاوى أخرى. والعمل على تجذير قيم حقوق الإنسان في التقاليد الثقافية العربية.

٨- دعوة الأكاديميين والباحثين والفقهاء للعمل على إبراز جذور حقوق الإنسان في الثقافة العربية، وإبراز مساهمة الحضارة الإسلامية والمسيحية في إرساء قيم حقوق الإنسان، وإزالة التعارض المصطنع بين بعض مبادئ حقوق الإنسان وبعض التفسيرات السلفية التي تجاوزها العصر.

٩- دعوة مراكز ومعاهد حقوق الإنسان لتعزيز التنسيق بينها على الصعيد المحلي والإقليمي، وأيضا مع الهيئات الحكومية المحلية والإقليمية المعنية، والمؤسسات الدينية التي تولي الاهتمام بثقافة حقوق الإنسان.

١٠- حث الأمين العام للأمم المتحدة على إيلاء اهتمام خاص بقضية تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتخصيص رسالته السنوية في اليوم العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر القادم لمطالبة الحكومات بتعزيز جهودها في هذا المجال، وبشكل خاص في تفعيل عشرية الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان، بما في ذلك تعبئة الموارد البشرية والمادية اللازمة.

١١- حث المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة على مضاعفة الجهود اللازمة لتفعيل عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان بأفضل صورة ممكنة، وتقديم مساندة أفضل للحكومات والمنظمات غير الحكومية النشيطة في هذا المجال.

١٢- حث المفوضية السامية لحقوق الإنسان و منظمة اليونسكو على الاهتمام بترجمة كافة المطبوعات ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان إلى اللغة العربية، وإتاحتها على أوسع نطاق ممكن للقارئ العربي ●

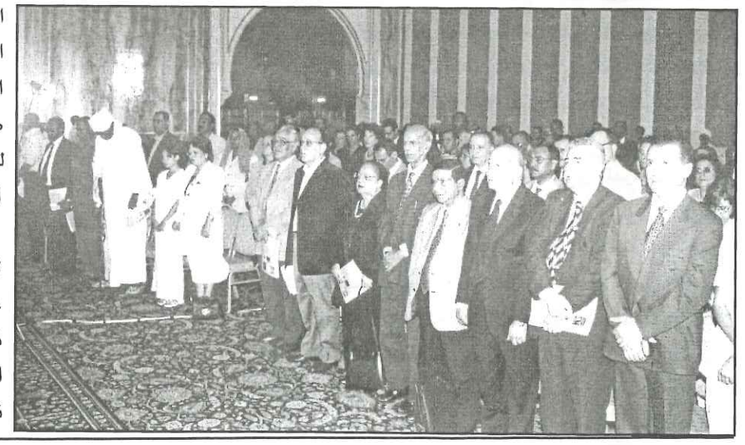

حداد على شهداء الانتفاضة في افتتاح المؤتمر

الإصلاح الديمقراطي مطلب أساسي للنضال الحقوقي

بدعوة من مجموعة العمل العربية لحقوق الإنسان وبالتعاون والتنسيق مع خمس منظمات عربية، وهي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة القانون - القدس، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، انعقد المؤتمر الإقليمي للمدافعين عن حقوق الإنسان بالرباط خلال يومي ٩ -١٠ أكتوبر ٢٠٠٠. شارك في أعمال المؤتمر ٦١ شخصاً يمثلون ٣٨ من المؤسسات العربية العاملة في حقل حقوق الإنسان وينتمون إلى تسع دول عربية.

ندد البيان الختامي للمؤتمر بسياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تفقد المشروعية الدولية مصداقيتها، و تضر بقضية حقوق الإنسان في المنطقة وعلى المستوى العالمي. كما عبر المشاركون عن تضامنهم المطلق مع رفاقهم في الحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان ومع الشعب الفلسطيني قاطبة ودعوا إلى مساندة نضال الشعب الفلسطيني، والعمل على الإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولنظام العقوبات ضد الشعب العراقي. كما أصدر المؤتمر بيانا مستقلا بشأن تصاعد أعمال القمع داخل الأراضي المحتلة ووجه رسالة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة.

أكد المؤتمر على أن الكفاح لترسيخ الديموقراطية، هو ضمانة أساسية لاحترام الحقوق و الحريات العامة، و أن العمل من أجل الإصلاح الدستوري و الديموقراطي هو مطلب جوهري للنضال الحقوقي، يقتضي التعاون مع وحفز مختلف القوى السياسية والمدنية فى الأقطار العربية .

لاحظ المؤتمر بقلق أنه رغم بعض المكتسبات التي حققتها حركة حقوق الإنسان في عدد محدود من البلدان العربية فإن السمة العامة للعقد الأخير هى تدهور وضعية حقوق الإنسان في معظم البلدان العربية، وتكثيف الضغوط على مناضلى حقوق الإنسان، حتى فى البلدان التى كانت توفر هامشا نسبيا لحركة المدافعين عن حقوق الإنسان. ورصد المؤتمر في هذا الاطار تكثيف الضغوط الإدارية والأمنية و فرض القيود التشريعية على منظمات حقوق الإنسان والسجن والاعتقال للمدافعين، والتصفية الجسدية أحيانا، وتلفيق الاتهامات، والفصل من العمل، حبس الأقارب أو احتجازهم كرهائن، والمنع من السفر، وقطع وسائل الاتصال، والحرمان من تلقى العلاج، فضلا عن المحاصرة بحملات الاغتيال المعنوي والتشهير وحتى التكفير والقتل.

وطالب المؤتمر بإنهاء كافة هذه الممارسات وأعرب عن رفضه " للتحفظات" التى سجلتها بعض الدول العربية على إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، كما طالب المؤتمر بوضع حد لكل الإجراءات الرامية إلى حرمان مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان من الموارد المادية الداخلية والدولية للاضطلاع برسالتها في إطار من الشفافية و المسئولية الأخلاقية.

دعا المؤتمر مناضلى حقوق الإنسان في البلدان العربية الى تكثيف الجهود من أجل دعم علاقات التنسيق والتضامن بين المنظمات العربية لحقوق الإنسان، وتعميق العلاقات مع المنظمات العاملة فى مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة المنظمات النسوية العربية العاملة فى مجال حقوق المرأة.

أكد المؤتمر على ضرورة الاستخدام الفعال لآليات الحماية الدولية وضرورة التنسيق بين المنظمات العربية للدخول بجدول أعمال موحد فى الاجتماعات الدولية. والتوظيف الكامل لمزايا الوضع الاستشاري للعديد من المنظمات الوطنية والإقليمية العربية لحقوق الإنسان والعمل على إنشاء مكتب عربي مشترك بمقر الأمم المتحدة بجنيف لتمثيلها جميعا.

وفي هذا الإطار دعا المؤتمر مجموعة العمل العربية والمنظمات الخمسة المنسقة إلى عقد مؤتمر سنوى للمدافعين عن حقوق الإنسان ، وتشكيل لجنة لمتابعة مقررات وتوصيات المؤتمر، التي تمثل أبرزها في تسمية يوم للتضامن مع مدافعي حقوق الإنسان العرب، وتشكيل شبكة من المحامين العرب لحضور محاكمات المدافعين عن حقوق الإنسان في مختلف الدول العربية، و إيلاء اهتمام خاص لوضع المدافعين فى البلدان التي تمارس فيها قيود أشد على المدافعين، وإنشاء صندوق لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان لتوفير الشروط المادية اللازمة لاستمرارهم فى أداء دورهم فى الظروف الحرجة، والعمل على تطوير الأداء المهني للعاملين فى منظمات حقوق الإنسان عموما، وخاصة في مجال الاستخدام الأمثل للآليات الإقليمية والدولية.

الانتفاضة والعنصرية

جاء انعقاد مؤتمر التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان الذي نظمه مركز القاهرة، في ظل تصاعد أعمال القمع الوحشي ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته السلمية. وقد أكد بهي الدين حسن مدير المركز في افتتاح المؤتمر على الموقف الجماعي للمنظمات الحقوقية في العالم العربي المتمثل بضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإيفاد لجنة تحقيق دولية محايدة للتحقيق في الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، وضرورة تدخل المجتمع الدولي لتسوية القضية الفلسطينية على أساس من قرارات الأمم المتحدة وبخاصة القرارين رقمي ١٨١، ١٩٤. وأكد على أن التطورات التي شهدها الشارع العربي تظهر مدى الترابط الوثيق بين تمتع الشعوب بالديمقراطية وحقوق الإنسان وبين تمكينها من التضامن والدفاع عن حقوقها الجماعية في مواجهة المعتدي الأجنبي.

وقد شهد المؤتمر اجتماعا تشاوريا بين المشاركين العرب للتنسيق فيما بينهم بشأن التطورات الراهنة في فلسطين والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي ضد العنصرية والذي سيعقد في جنوب أفريقيا.

وقد أقر المشاركون توجيه نداء إلى القمة العربية -التي انعقدت بالقاهرة بعد أيام قلائل من انتهاء المؤتمر- طالبوا فيه الحكومات العربية بتقديم كل أنواع الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني، واتخاذ إجراءات عملية لوقف تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، والعمل على وضع حد للعدوان والإرهاب الإسرائيلي وا لسعي لدى المجتمع الدولي من أجل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإعمال اتفاقية جنيف الربعة وقرارات الشرعية الدولية ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، كما طالب النداء بتمكين الشعوب العربية من التعبير الحر والعلني عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني.

وبشأن التحضير للمؤتمر العالمي ضد العنصرية اتفق المشاركون على ضرورة إعداد ملفات موثقة لممارسات إسرائيل العنصرية داخل الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة، وإعداد ملف خاص بموقف إسرائيل من قضية اللاجئين وحق العودة، وملف آخر يوثق الجرائم الإسرائيلية وإرهاب الدولة في مواجهة انتفاضة الأقصى وأوصى المشاركون بإسناد مهام التوثيق وإعداد الملفات للمنظمات الفلسطينية وتشكيل مجموعة قانونية استشارية، وإسناد مهام التنسيق بين المنظمات إلى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. وأكدوا على ضرورة تكثيف الجهود للتأثير على مواقف الحكومات والرأي العام الدولي وتعزيز الاتصالات بالمنظمات غير الحكومية الدولية، وتوظيف كل إمكانات الحركة العالمية والإقليمية لدعم التحرك العربي في مواجهة الممارسات العنصرية لإسرائيل.

السلام وحقوق الإنسان في السودان

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع شبكة البدائل والعمل والاتصال من أجل التنمية ورشة عمل ليوم واحد حول عملية السلام في السودان والمبادرة المصرية الليبية يوم الأربعاء ١٨أكتوبر ٢٠٠٠ استهدفت الورشة بحث سبل دفع عملية السلام في السودان و حضر ها ٣٣ مشاركا، ضموا عدداً من الأكاديميين والخبراء من مصر وكندا، وممثلون للمجموعة السودانية لضحايا التعذيب(القاهرة)، والمنظمة السودانية لحقوق الإنسان (القاهرة) والمركز السودا ني للاستشارات والمساعدة القانونية (الخرطوم)، والمجموعة السودانية لحقوق الإنسان (الخرطوم) ومركز الدراسات السودانية (القاهرة)، مجموعة السياسات البديلة (القاهرة) ورابطة الأكاديميين السودانية (القاهرة)، مركز البحوث العربية للدراسات الأفريقية (القاهرة). كما شارك أيضا حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، والحزب الشيوعي السوداني والتجمع الوطني الديمقراطي وهو المنبر الرئيسي للمعارضة السودانية.

الحاجة لمزيد من الشراكة

قدم جون هاركر، رئيس لجنة تقصي الحقائق الكندية حول البترول وحقوق الإنسان في السودان، في الجلسة الأولى "رؤية عامة لعملية السلام في السودان. واستعرض هاركر مختلف التأويلات المطروحة حول الحرب في السودان، وكذلك جهود مختلف الأطراف المنخرطة في مساعي بناء السلام. وأكد على أهمية فهم وضعية وديناميات عمليات السلام وطرح كافة الأفكار المتعلقة بها بشفافية ووضوح حتى يمكن التأثير إيجابيا في هذه العمليات. كما أكد على ضرورة أن توضع بعين الاعتبار هموم حقوق الإنسان في أية عملية للسلام وضرورة استشارة المجتمع المدني وإشراكه في هذه العملية.

وأشار إلى أنه بالرغم من حياة وحيوية المجتمع المدني في السودان، فإن معظم منظمات المجتمع المدني السودانية تظل غير قادرة على لعب دور في التأثير على عمليات السلام. وأضاف أن هناك حاجة لشراكات تستلزم وتولد المزيد من القدرات. فالحكومات الغربية، بما في ذلك الحكومة الكندية في وضع يمكنها من مساعدة هذه المنظمات من خلال تمويلها للعمل مع الشركاء الإقليميين حول بناء قدراتها.

وناقش حسن أبو طالب الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام المبادرة المصرية الليبية واستعرض مجمل التطورات السودانية والإقليمية التي دفعت الجميع، في الحكم والمعارضة، إلى الاهتمام بضرورة الوصول إلى حل سياسي شامل. وأشار إلى دوافع الحكومة السودانية بقبول الحل السياسي ويتمثل أبرزها في الضغوط الداخلية والخارجية التي دعت إلى وفاق سياسي شامل، وتطلع الحكومة إلى استثمار تحسن علاقاتها الاقليمية، وفشل أسلوب الحل العسكري في حسم الصراع مع المعارضة، وضعف المردود السياسي لعلاقاتها الثنائية مع بعض الفصائل الجنوبية، تزايد ضغوط الولايات المتحدة السياسية. وفي المقابل كانت دوافع التجمع المعارض، متمثلة في الدور الضاغط للصادق المهدي بشأن ضرورة التجاوب مع أطروحات الحل السياسي، ضعف الأداء السياسي والتنظيمي للتجمع، والضغوط الناتجة عن تحسن علاقات الحكومة مع بعض جيرانها (خاصة أثيوبيا وإريتريا)، ونجاح الحكومة في استثمار البترول.

أكد أبو طالب أن الجهود المصرية انطلقت من مبدأ ترابط الأمن المصري والمصالح الاستراتيجية بالأوضاع القائمة في السودان يستلزم الحفاظ على وحدة السودان واستقراره السياسي. وقد طرحت الدبلوماسية المصرية في مايو ١٩٩٩ مبادرة للوفاق الوطني استندت إلى المبدأين الأخيرين إلى جانب عدم استبعاد أي طرف سوداني وإعلان الاستعداد لاستضافة مؤتمر للمصالحة في القاهرة. أما ليبيا فقد أتاح لها تعليق العقوبات الدولية ضدها قدرا من حرية الحركة وكان السودان بين أولوياتها الجديدة. ومن هنا ظهرت المبادرة المصرية – الليبية بعد مطالبة المعارضة السودانية بتوحيد جهود الدولتين. وقد قامت المبادرة على المبادئ التالية: وحدة السودان أرضا وشعبا، المواطنة أساس لممارسة الحقوق والواجبات، الاعتراف بالتعددية العرقية والدينية والثقافية، تحقيق الديمقراطية التعددية، حل مشكلة الجنوب سياسيا واستبعاد الحل العسكري، عدم استبعاد أي طرف من الحوار الوطني. وأعلنا جانبا النزاع قبولهما للمبادرة وشرعا في بعض الإجراءات التي تؤكد هذا القبول ، لكن على المستوى العملي لم يكن ثمة تقدم كبير. ويرى أبو طالب أن موقف الحركة الشعبية، لتحرير السودان، التي أعلنت أن مبادرة الإيجاد هي وحدها المبادرة القابلة للاستمرار وأنه لا مجال لمبادرات موازية، شكل عقبة رئيسية أمام نجاح أي مساع للوفاق الوطني .

وخلص أبو طالب إلى أن نجاح جهود الحل السياسي الشامل يرتهن بمدى التزام وصدق الأطراف ذات الصلة بمبادئ الحل الشامل وقدرة الوسطاء على الاستمرار في تذليل العقبات الداخلية والخارجية وتوفير الحد المناسب من الجهد السياسي والمالي والفني والضمانات المقبولة.

وقد ركزت النقاشات في الجلسة الأولى حول جذور الأزمة السودانية والتي أرجعها البعض للتباين الثقافي والعرقي بما في ذلك المسألة الدينية ، في حين أرجعها آخرون ألى أنها نتاج تدهور البيئة الطبيعية نتيجة لعمليات التنمية الخاطئة. واتفق معظم الحاضرين على أن المبادرات الخارجية لن تقدم حلا ناجعا وأن الحل يكمن في طبيعة المشروع السوداني الوطني نفسه بالنسبة للحكم أو القوى الديمقراطية وأن يتحمل المجتمع المد ني مسئوليته تجاه الأزمة السودانية.

واتفق الحاضرون على أن نقطة الضعف الرئيسية في المبادرة المصرية – الليبية تكمن في كونها لم تنص على الحق في تقرير المصير، الذي يشكل قاسما مشتركا بين كل القوى السياسية السودانية .

السلام وحقوق الإنسان

تناولت الجلسة الثانية دور المجتمع المدني في عملية السلام من خلال مناقشة ورقتين: الأولى لعبدون اجاو، ونائب ورئيس المنظمة

السودانية لحقوق الإنسان (فرع القاهرة) ، تطرقت إلى حقوق الإنسان وعملية السلام، والثانية لإشراقة آدم، عضو مجلس أمناء المجموعة السودانية لحقوق الإنسان وناقشت من خلالها العقبات التي تواجه مشاركة النساء في عملية السلام.

قدم عبدون اجاو خلفية الصراع في السودان، وقدم تقييما لمبادرة الإيجاد والمبادرة المصرية- الليبية. وقد أشار إلى أن انطلاق الإيجاد في١٩٩٣ صعد بآمال الناس لان المبادرة جاءت بناء على طلب الحكومة السودانية. وقد أكد أنه على الرغم من أنه يمكن إلقاء اللوم على الحكومة السودانية في فشل الإيجاد في تحقيق السلام، فما يزال ثمة شك في أنه كان يمكن تحقيق سلام شامل من خلال مدخل كهذا فقد استبعدت الإيجاد قوى المعارضة الشمالية من العملية. وبالنسبة للمبادرة المصرية فإن عبدون يشير إلى شكوك الجنوبيين والليبراليين من الشماليين فيما يرونه تحيزا واضحا من الوسطاء ضد مبدأ تقرير المصير. وأكد أنه بسبب ركود جهود السلام فإن وضعية حقوق الإنسان ستظل باعثة على الأسى. فقد تزايد عدد السجناء السياسيين في الأسابيع الأخيرة (أنصار الترابي أساسا)، لكن انتهاكات حقوق الإنسان الأسوأ ترتكب في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في مناطق الحرب. وكثيرا ما يلجأ النظام إلى استخدام الغذاء كسلاح للحرب بوسائل مختلفة.

و أكدت إشراقة آدم أن أوضاع الحركة النسائية لا تنفصل عن أوضاع الحركة السياسية السودانية الأوسع فالأولى تعاني ذات القيود التي تكبح الفعالية الاجتماعية والسياسية للحركة الأوسع ، وقد لخصت هذه العقبات فيما يلي:

أ- سياسات التمييز ضد المرأة التي وصلت إلى ذورتها بانقلاب ١٩٨٩. فقد التزمت السلطة الجديدة بتفسير ات للشريعة قائمة على التمييز ضد المرأة واستخدمت في سن وقوانين تمييزية تهدف إلى إقصاء النساء عن المجال العام. وشمل ذلك تقييد حق النساء في تولي الوظائف العامة وحظر عملهن في بعض المهن وتقييد حرية التنقل للنساء. وتقنين التمييز على أساس الجنس في قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين وتقييد حق النساء في التسجيل ببعض الكليات. وفرض الحجاب.

ب- ضعف المشاركة السياسية، ويتجلى هذا الضعف في محدودية تمثيل النساء في هياكل السلطة المختلفة ومحدودية مشاركتهن في مؤسسات المجتمع المدني ،

ج- تقييد استقلالية منظمات المجتمع المدني والنقابات كما أن مصادرة الحياة الحزبية يمثل قيدا آخر على مشاركة النساء في الحياة السياسية .

ولاحظ المشاركون أن قمع المظاهرات الطلابية واعتقال الكثير من الطلبة والطالبات وحرمانهم من العمل السياسي داخل الجامعة أدى إلى ضعف الوعي السياسي وضعف المشاركة الحقيقية في عملية السلام، كما أن افتقار الأحزاب السياسية في السودان لبرامج سياسية ورؤ ى متكاملة لحل إشكالية السودان يعد أحد أهم المعوقات التي تحول دون الوصول إلى سلام حقيقي.

وأكد المشاركون أن البعد الثقافي يسهم بشكل واضح في تقييد دور المرأة ومساهمتها في عملية السلام حيث تسهم الثقافة المحلية في تشكيل نظرة المجتمع للمرأة وتحديد دورها وأن المشكلة تكمن في تجاهل الحركة النسوية للجوانب الثقافية المعوقة لفعالية دور المرأة ومحاولة التعايش معها. وأكدوا على ضرورة الاشتباك مع الأصول الثقافية لمعرفة عيوبها وكيف يمكن تطويرها وما يصلح منها للبقاء والبناء عليه. وأكدوا ضرورة الضغط من جانب المجتمع الدولي لإلغاء القوانين المقيدة للحريات وبالتالي القوانين المقيدة لنشاط منظمات المجتمع المدني وتقديم الدعم الفني والمعنوي لمنظمات المجتمع المدني في السودان.

دور المجتمع المدني في عملية السلام

وناقش عدلان الحاردلو أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم قضية مشاركة المجتمع المدني في عملية السلام حيث أوضح أن الأزمة السودانية هي قضية معقدة ومركبة أسبابها اقتصادية سياسية دينية، وإن كانت المشكلة الدينية ليست أساسية إذ يتمحور الصراع حول القيم، موضحا أن أي معادلة لا تأخذ في اعتبارها الفاعلين الأساسيين من حكومات وطنية وأجنبية وثوار وجيش لا يمكن أن تدوم أو أن تحقق حلا سياسيا شاملا. وأكد أن كثرة المبادرات لا تفيد في كثير من الأحيان وأنه يجب التركيز على عنصر أو أكثر في كل مبادرة والجمع بينهم بحيث يمكن أن يكون هناك منبر واحد للجلوس والتفاوض حفاظا على وحدة السودان، الوحدة الطوعية وليست الجبرية.

وأوضح عدلان أن هناك العديد من العقبات الموضوعية والذاتية التي تحول دون مشاركة المجتمع المدني في عملية السلام والتي أرجعها إلى طبيعة النشأة التاريخية لمنظمات المجتمع المدني حيث نشأت أيام الاستعمار ضد الدولة، وبعد الاستقلال لم تجد تلك المنظمات أن الحكومات المحلية تختلف كثيرا عن الحكومات الاستعمارية فكانت النتيجة أنها لم تعترف لا بالحكومة ولا بالدولة ، ومن ثم قيام السلطة بحل التنظيمات الموجودة وشروعها في تكوين تنظيمات تابعة لها. وأضاف أن ضعف النمو الاقتصادي ساهم بدرجة أو بأخرى في ضعف مشاركة المجتمع المدني، إضافة إلى افتقاد تلك التنظيمات إلى الهيكل الديمقراطي وفشلها في تقدير الأمور وتقدير قوتها وقوة خصومها.

وأوصى عدلان بضرورة تنظيم المجتمع المدني لجهوده وتوفير الدعم المالي والفني له بحيث يصبح قوة ضاغطة قادرة على إحداث التغيير المطلوب، وطالب الدولة أن تعترف بدور هذه المنظمات وأن تلتقي معها في منتصف الطريق وأن تقوم بتوفير الحماية القانونية لها والتي تسمح لها بالمشاركة في عملية السلام السودانية.

وأوضح حيدر إبراهيم مدير مركز الدراسات السودانية العقبات أمام مبادرات السلام الحالية مصنفا تلك العقبات إلى ذاتية وموضوعية، وأرجع العقبات الذاتية إلى طبيعة القوى المتنازعة في السودان ووجود أزمة ثقة بين الحكومة والمعارضة. إذ يرى النظام أنه بإمكانه احتواء القوى السياسية الموجودة على الساحة وذات التوجهات الإسلامية، في حين يفهم التجمع الوطني الديمقراطي الحل السلمي بأنه لا يعني بالضرورة اقتلاع النظام من جذوره ولجأ إلى شعار " سلم تسلم " ومن ثم لم يشعر النظام بالخطر الذي يجعله يعيد حساباته ويراجع نفسه. وأؤكدا أن غياب المعارضة في الشارع السوداني وعجزها عن أن تغير ميزان القوى السياسية لصالحها يعد من أهم العقبات التي تحول دون إحراز حل سياسي شامل.

وأرجع حيدر العقبات الموضوعية إلى طبيعة المبادرين ومدى قدرتهم على فرض حل سلمي، إذ يرى أن نظرة مصر وليبيا تجاه حق تقرير المصير باعتباره يعني فصل الجنوب، يثير حفيظة الجنوبيون ودول الايجاد تجاه المبادرة وقد يعتبرونها شكلا آخر للهيمنة العربية، و لاحظ أن مشاركة ليبيا في المبادرة يمثل عقبة في حد ذاته خاصة وأن النظام الليبي معاد للحزبية. إضافة إلى افتقاد ليبيا لرؤية واضحة تجاه حل الأزمة السودانية. و يعتبر حيدر أن المبادرة المصرية -الليبية وصلت إلى طريق مسدود وخاصة أنها لم تضع أجندة أو إعلان للمبادئ تهتدي بخطاه وأكد أن على السودانيين أن يشرعوا في حل أزمتهم بأنفسهم وأن تكون هناك مبادرة سودانية خالصة .

صالون ابن رشد

قليل من النزاهة يكفي!

فرضت تداعيات ونتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في مصر مؤخرا ضرورة الحوار حول فرص الإصلاح السياسي ومستقبل التطور الديمقراطي. فأولى بوادر الإصلاح التي تمثلت في النزول على حكم المحكمة الدستورية العليا وتوفير الإشراف القضائي لأول مرة على عمليات الاقتراع، أتاح فرصة نسبية لدى المواطنين لاختبار إمكانات التغيير عبر صناديق الانتخاب، وهو ما قاد إلى سقوط عدد كبير من رموز الحزب الوطني الحاكم وقياداته التقليدية وعجز ما لا يقل عن ٦٠٪ من مرشحيه في الفوز بثقة الناخبين. كما منح توافر الحد الأدنى من ضمانات النزاهة والحيدة خلال عمليات الاقتراع الفرصة لعديد من الرموز البرلمانية المستقلة في استعادة مواقعهم تحت القبة. ورغما عن الضغوط والتدخلات الأمنية وبخاصة في المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات، والتي استهدفت بالأساس حفظ ماء وجه حزب الحكومة والإط احة برموز التيار الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين "المحظورة" قانونا، فقد أمكن لمرشحي الإخوان المسلمين الفوز بسبعة عشر مقعدا مقارنة بمقعد واحد حصل عليه الإسلاميون في انتخابات ١٩٩٥.

وبقدر ما تدفع هذه المؤشرات للتطلع لحيوية أكبر داخل البرلمان تسهم في تعزيز مط الب الإصلاح الديمقراطي، فإن شكوكا تثار حول قوة الدفع التي يمكن أن تتخذها حركة الإصلاح تحت القبة إذا ما أخذ في الاعتبار ما تؤكده النتائج من هزال الحياة السياسية وخواء تجربة التعددية الحزبية وانعكاس مشكلات فقر الثقافة السياسية والديمقراطية على اتجاهات التصوي ت التي ظلت متأثرة بالنفوذ المالي أو العائلي أو القبلي للمرشحين أو الدور الخدمي الذي يمكن أن يسهموا به في دوائرهم. وأظهرت النتائج عزلة الأحزاب السياسية، يستوي في ذلك حزب الحكومة أو أحزاب المعارضة الرسمية التي حصلت مجتمعة على عدد من المقاعد مماثل لما حصلت عليه جماعة الإخوان "المحظورة".

في هذا الإطار نظم مركز القاهرة أمسية ثقافية في إطار صالون بن رشد لمناقشة آفاق التطور الديمقراطي في ضوء الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

واستضاف للحوار فيها كلا من فؤاد بدراوي السكرتير العام المساعد لحزب الوفد والعضو بمجلس الشعب ، ود. شريف حتاتة الكاتب والمفكر اليساري المعروف.

أدار الأمسية بهي الدين حسن واستعرض أهم المؤشرات السابقة التي كشفت عنها الانتخابات الأخير ة . كما أشار إلى عدد من المؤشرا ت الأخرى المتعلقة بتراجع أعمال العنف وحصاد ضحاياها مقارنة بالانتخابات التي جرت عام ١٩٩٥، حيث انخفضت أعداد القتلى من ٣٠ عام ١٩٩٥ إلى ٨ عام ٢٠٠٠، وكذلك التحسن الطفيف في مشاركة النساء ونجاح سبع منهن، بينهن اثنتان من صعيد مصر وكذلك فوز ثلاثة من المرشحين الأقباط. وأضاف أن الانتخابات ونتائجها تحمل العديد من الدلالات رغم الإقرار بأنها لم تسفر عن تعديل كبير فيما يتعلق بسيطرة الحزب الوطني الذي حاز ٨٧٪ من المقاعد باعتبار أن الأصوات التي خسرها مرشحو الحزب رسميا آلت معظمها إليه بعد أن ضم إلى صفوفه المستقلين الذين خرقوا الالتزام الحزبي ودخلوا المعركة الانتخابية في مواجهة قوائم مرشحي الحز ب . ومع ذلك يبقى هناك وزن خاص للكتلة المعارضة داخل البرلمان حيث زادت لأكثر من الضعف عما كان عليه عام ١٩٩٥.

ومن جانبه فقد أوضح فؤاد بدراوي أن تحليل الانتخابات الأخيرة يكشف عن عدد من الظواهر الهامة في مقدمتها:

أولا: إن الإشراف القضائي يشكل خطوة إيجابية ينبغي استكمالها بخطوات أخر ى لضمان حيدة ونزاهة الانتخابات، وفي مقدمة هذه الخطوات ضرورة إلغاء قانون الطوارئ الذي جرى في ظله اعتقال الكثيرين، ومشيرا لأن المناخ العام في ظل الطوارئ يشكل في حد ذاته عنصرا ضاغطا على حرية الناخبين. ويضيف إلى ذلك ضرورة إعدام الجداول الحالية للناخبين التي أثبت الإشراف القضائي عدم صلاحيتها بسبب الكم الهائل من الأخطاء التي تكتنفها، وضرورة البدء في استخدام الرقم القومي، والنظر في زيادة عدد اللجان الانتخابية حتى لو اقتضى الأمر زيادة عدد المراحل التي تجري

خلالها الانتخابات إذا لم يكن عدد القضاة كافيا.

ثانيا: إن الانحسار شبه التام للعنف في جنوب الوادي ومحدوديته في الوجه البحري على صلة وثيقة بالإشراف القضائي الذي أدى لانحسار أعمال البلطجة حيث كانت المعركة الانتخابية معركة للتصويت وليست معركة "لتقفيل" الصناديق "وتسويد" البطاقات. ومع ذلك فقد كان لكل مرحلة من مراحل الانتخابات طابعها الخاص وازدادت التدخلات بشكل سافر في المرحلة الأخيرة ولكن خارج اللجان لمنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم لصالح منافسي الحزب الوطني ولعبت أجهزة الأمن دورا واسعا في هذه التدخلات وبخاصة في دوائر مرشحي الإخوان المسلمين.

ثالثا: إن دستورية تشكيل البرلمان وصحة عضوية أعضائه محاطة بظلال كثيرة م ن الشك نتيجة كثرة الطعون الانتخابية وتعدد الأحكام الصادرة من القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا، وخاصة أن العديد من هذه الأحكام كان ينبغي أن تلتزم الحكومة بتنفيذه وصدرت قبل أن يصبح للأعضاء الذين طالتهم هذه الأحكام مراكز قانونية تجعل من مجلس الشعب "سيد قراره" في البت في صحة عضويتهم.

وأكد بدراوي أن قضايا التطور الديمقراطي أكثر عمقا وشمولا من الانتخابات ومدى نزاهتها، ويقتضي هذا التطو ر ضرورة تبني سلسلة من السياسات والإجراءات لتحقيق الإصلاح السياسي، وهو ما يقتضي إلى جانب إلغاء قانون الطوارئ، سن دستور ديمقراطي وإخضاع كل العملية الانتخابية إلى هيئة قضائية مستقلة، وتخلي رئيس الجمهورية عن رئاسته للحزب الوطني وإطلاق حرية تكوين الأحزاب. ودعا بدراوي إلى ضرورة الاستفادة من وجود تمثيل لمختلف الاتجاهات داخل البرلمان وضرورة التنسيق والتعاون بين نواب المعارضة وأهمية أن تعيد الأحزاب تقييم أدائها السياسي رغم الإقرار بأنها ضحية للقيود الهائلة على مخاطبة الرأي العام.

من ناحية أخرى فقد أكد شريف حتاتة اتفاقه مع كافة الدعوات لتدعيم الحياة الحزبية والتطور الديمقراطي، لكنه أعرب عن اعتقاده بأن الأوضاع العالمية والإقليمية والمحلية الراهنة ربما تتطلب النظر للديمقراطية بطريقة غير تقليدية. وأشار في هذا الصدد إلى أن التطورات التي شهدها النظام العالمي تجعل الكثير من القرارات التي تتخذها بلدان العالم الثالث خارجة عن نطاق الإرادة الوطنية ومعبرة أكثر عن إرادة القوى الخارجية، وضرب مثلا بذلك بإجراءات الخصخصة في مصر، والتعامل مع أسعار الصرف، والقوانين العمالية وتشريعات التعليم والضمان الاجتماعي والصحي. ومن ثم يلاحظ حتاتة أن الأمور التي يمكن أن يسمح بالخلاف حولها أو الحوار الديمقراطي بشأنها تتعلق بقرارات ثانوية وليست أساسية، حيث تتقلص باستمرار قدرتنا على السيطرة على حياتنا وأسواقنا وتشريعاتنا. وأوضح أنه بذلك لا يتحفظ على التعددية الحزبية أو تعميق الحريات السياسية، لكنه يدعو إلى ضرورة الربط بين المناحي الاقتصادية والحياة السياسية. وأضاف أن الحاجة ماسة للمزيد من التكاتف لأن الأزمة الاقتصادية سوف تزداد اتساعا وهو ما يهدد بمزيد من تقليص الحريات لاعتبارات المحافظة على الاستقرار السياسي. وشدد حتاتة على أن مواجهة الظروف التي تعيشها مصر والعالم الثالث عموما تقتضي العمل على خلق قوى شعبية ضاغطة وقوى عالمية ضاغطة والعمل على تحطيم كل الأسوار التي تقف حاجزا بين جموع البشر في العالم والذين لهم مصلحة حقيقية في تغيير الأوضاع القائمة، مشيرا في هذا الإطار إلى أشكال المقاومة والتضامن التي عبرت عنها مظاهرات سياتل.

انتخابات مجلس الشعب بالأرقام

مسلسل	التصنيف السياسي للمرشحين	عدد المرشحين	أعداد الفائزين	ملاحظات
١	الحزب الوطني الحاكم	٤٤٣	١٧٢	■ الرقم النهائي للفائزين من الحزب الوطني أصبح ٣٨٨ مرشحاً بعد انضمام ١٨١ من المنشقين وتقدم ٣٥ من المستقلين بطلب انضمام للحزب ■ بين المستقلين الفائزين عضو واحد منتمي أصلا لحزب العمل
٢	منشقين عن الحزب الوطني ولم تشملهم قوائمه (وطني مستقل)	١٦٨٠	١٨١	
٣	مستقل	١٣٥٤	٥١	
٤	حزب الوفد	٢٢٤	٧	
٥	جماعة الأخوان المسلمين المحظورة	٧٠	١٧	
٦	حزب العمل المجمد نشاطه	٢٩	–	
٧	حزب الأحرار	٣٧	١	
٨	حزب التجمع	٥٨	٦	
٩	الحزب الناصري	٣٣	٢	
١٠	حزب الأمة	١	–	
١١	حزب الخضر	٧	–	
١٢	حزب الشعب الديمقراطي	١	–	
١٣	حزب العدالة الاجتماعية	٣	–	
١٤	حزب التكافل	٤	–	
١٥	حزب مصر الفتاة	٧	–	
١٦	حزب الوفاق	٦	–	
الاجمالي		٣٩٥٧	٤٤٢	

◆ مأخوذة عن العدد الأول من مجلة الديمقراطية- مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام

في مواجهة التواطؤ والتلاعب بحقوق الإنسان

ساحة المجابهة تتسع

تقدم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بمذكرة إلى السيد هوبر فيدرين وزير خارجية فرنسا و رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي إلى منطقة الشرق الأوسط. تناولت المذكرة موقف الاتحاد الأوروبي من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والتواطؤ الرسمي لأوربا على الانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال.

أكدت المذكرة على ضرورة أن تتحمل أوروبا مسئولياتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ القانون الدولي الإنساني على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، و في كفالة تطبيق قرارات الشرعية الدولية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن التي شكلت أساسا لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، ومسئولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف في ضوء الالتزامات التي ترتبها الشراكة الأورومتوسطية.

أثارت المذكرة التساؤل حول دور الاتحاد الأوروبي وبخاصة في ظل اتفاقيات الشراكة ، في دعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإلى أي مدى أخفق أو نجح في توظيف آليات الشراكة لتمكينه من نيل حقوقه وفي التأثير على عملية السلام خاصة بعد تفجر انتفاضة الأقصى الأخيرة.

ولاحظت المذكرة أن أداء الاتحاد الأوروبي قد اقتصر من الناحية العملية على إصدار البيانات دون وضع أية آليات تنفيذية لإعمال هذه المواقف على أرض الواقع، المساعدات الاقتصادية تصبح محدودة الجدوى طالما لا يواكبها دور أوروبي فعال لوضع حد لتلك الممارسات الإسرائيلية. ذكرت الورقة في النهاية أنه لا يبدو ثمة مخرج لأوروبا من الاتهامات بالتواطؤ التي تحاصرها، إلا من خلال سلسلة من الإجراءات والسياسات المنسجمة مع المبادئ والمعايير الأخلاقية التي تقوم عليها الشراكة، ويأتي على رأس هذه الإجراءات:

١- تبني إجراءات فعالة من أجل سرعة عقد مؤتمر الأطراف السامية الموقعة على معاهدة جنيف الرابعة الذي شاركت أوروبا في تأجيله، وذلك بهدف توفير الحماية الدولية للفلسطينيين حتى الانسحاب الإسرائيلي الكامل.

٢- تفعيل المادة الثانية من اتفاق الشراكة الأوروبية الإسرائيلية ، بما يعنيه ذلك من أن تنتهج دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة وفرادى- كافة الوسائل والآليات الممكنة من الناحية السياسية والاقتصادية لإلزام إسرائيل بالمعايير الدولية للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

تأتي هذه المذكرة ضمن فعاليات عديدة انخرطت فيها المنظمات الحقوقية الفلسطينية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والعديد من المنظمات العربية من أجل دفع الاتحاد الأوربي لتبني مواقف أكثر إنصافا، ومن أجل التأثير على المنظمات غير الحكومية الأوروبية لممارسة الضغوط على حكوماتها، لتفعيل اتفاقيات الشراكة في إطار ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان.

في إطار هذه الفعاليات وجه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان رسالة إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي أعرب فيها عن احتجاجه على التصويت السلبي من جانب دول الاتحاد تجاه قرار لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، مؤكدا أن هذا التصويت يمنح إسرائيل تفويضا مطلقا بأن تصبح أكثر وحشية. وأكدت الرسالة أن اتفاق الشراكة بين أوروبا وإسرائيل ينص صراحة على أن تأييد إسرائيل لحقوق الإنسان هو شرط مسبق للتجارة معها، ومع ذلك لا نرى أي تحرك من جانب الدول الأوروبية نحو وقف العلاقات الاقتصادية رغم ما تمارسه إسرائيل من انتهاكات.

عجز المجتمع الدولي

كما تقدم بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة بورقة عمل في اجتماع منظمات حقوق الإنسان العضوة في الشبكة الأورومتوسطية أشار فيها إلى أن المجتمع الدولي قد عجز حتى الآن عن إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية على مدار ٥٢ عاما، وهو ما يؤكد التواطؤ الضمني وازدواجية المعايير والكيل بمكيالين فضلا عن التواطؤ الصريح بتقديم مظلة الحماية الدبلوماسية لمنع إدانة الانتهاكات الإسرائيلية والحيلولة دون محاسبة سلطات الاحتلال على جرائمها.

وأكد بهي الدين حسن أن أوروبا تتحمل مسئوليات خاصة تجاه تاريخ ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي فهناك مسئولية أخلاقية تاريخية بحكم أن الهولوكست الذي نظمه اليهود للعرب في فلسطين على مدار نصف قرن هو الابن الشرعي للهولوكست الأوروبي الذي كان اليهود ضحيته، وهناك مسئولية قانونية تاريخية بحكم أن فلسطين كانت تحت سلطة الانتداب البريطاني عند إنشاء إسرائيل وأن بريطانيا هى التي قدمت وعدا بإنشاء وطني قومي لليهود على أرض فلسطين. وأشار إلى أن أوروبا التي لعبت دورا حيويا في ميلاد مبادئ وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عليها ألا تخون مبادئها وعليها أن تلعب دورا فعالا في إطار عملية السلام بحيث تكون حماية حقوق الإنسان والشعوب لها الأولوية العليا في العملية السلمية. ودعا بهي الدين حسن مؤسسات الشبكة الأورومتوسطية لتنسيق أنشطة وسيطة تساعد في تعبئة ضغوط على مؤسسات المجتمع الدولي للتحرك في اتجاه تحمل مسئولياتها الأخلاقية والسياسية والقانونية تجاه جرائم إسرائيل وتجاه حماية الشعب الفلسطيني، والعمل على تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة الجنائية الدولية، وعلى وجه الخصوص من خلال تفعيل اختصاص القضاء الجنائي الدولي على نمط حالتي بيونشيه وحسين حبري، وتنظيم محاكمات شعبية للمسئولين عن هذه الجرائم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة في أوروبا والولايات المتحدة

التسوية تكريس للعنصرية

وإذا كانت الانتفاضة الفلسطينية قد قدمت مزيدا من الدلائل على تواطؤ أوروبا الرسمية فإن تداعيات هذه الانتفاضة برهنت أيضا على إمكانية تشكيل مجتمع مدني عالمي أكثر تمسكا بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان حتى لو تعارضت مع المواقف الرسمية

لحكومات الغرب التي توظف تلك لمعايير وفقا لحساباتها السياسية.

في هذا الإطار يبرز التقرير الذ ي أعدته البعثة المشتركة لثلاث منظمات دولية ينخرط في عضويتها نحو مائتي وخمسين من منظمات حقوق الإنسان في العالم. حيث ضمت هذه البعثة ممثلين عن الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ولجنة الحقوقيين الدولية والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان.

وقد زارت هذه البعثة الأراضي المحتلة بدعوة من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (مؤسسة القانون) ولم يكتف تقريرها برصد الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل، بل انتقل إلى التحليل السياسي لمسار التسوية مؤكدا أن تفاقم الأزمة على صلة وثيقة بتردي أوضاع الفلسطينيين منذ توقيع اتفاقات أوسلو، ومشيرا إلى أن مفاوضات كامب ديفيد عززت حالة انعدام الثقة من خلال التصورات التي مالت إلى فرض نظام اللا مساواة الاجتماعية والاقتصادية وأكد التقرير أن استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات هما مصدر تذكير دائم بأن الفلسطينيين ليسوا حقا أحرارا في أرضهم، بل ضحايا لشكل من أشكال العنصرية.

محكمة جنائية وحماية دولية

وفي هذا الإطار يبرز أيضا البيان الصادر عن المنظمات العضوة بالشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، في ختام اجتماعاتها بمرسيليا الذي أكد على أن الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة الحالية يرتهن بإنشاء إطار جديد للسلام العادل يرتكز على الإنهاء الفوري للاحتلال الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ بما في ذلك إخلاء المستوطنات وذلك للتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه، والالتزام غير المشروط بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وأكد البيان أن الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الشراكة ينبغي أن يلعبوا دورا أساسيا لكي تصبح حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مركز أي عملية سلام جديدة. ودعا البيان اللجنة التنفيذية للشبكة إلى دعم جهود لجنة التحقيق التي قررت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إيفادها للأراضي المحتلة ومساندة إنشاء لجنة دولية للتحضير لمحاكمة مرتكبي جرائم حقوق الإنسان وتقديمهم للعدالة.

ويبرز كذلك ما انتهى إليه المنتدى المدني الأورومتوسطي الذي يضم أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية والذي عقد بمارسيليا في نوفمبر ٢٠٠٠ وعبر عن تضامنه مع شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطيني في مطالبة أوروبا بالتدخل العاجل لحماية الشعب الفلسطيني، مطالبا الحكومات الأوروبية في بيانه الختامي بإرسال قوة دولية لهذا الغرض والمبادرة بتأسيس لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل وتقديم مرتكبي جرائم الحرب أمام محكمة جنائية دولية، ودعوة دول الاتحاد الأوروبي لدعم حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وفرض حظر فوري على الإمدادات العسكرية لإسرائيل وحظر استيراد أي سلع أو خدمات تم تصنيعها في المستوطنا ت التي ينبغي ألا تحظى بالشرعية.

لا سلام بدون حقوق الإنسان

وأمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أكدت مداخلة مشتركة للفيدرالية لحقوق الإنسان والجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانون) أن الانتهاكات التي تمارسها قوات الاحتلال تؤكد الحصانة التي تتمتع بها تلك القوات وتجعلها بمنأى عن المحاسبة، وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق دولية تتألف من خبراء مستقلين لإجراء تحقيقات شاملة عن الانتهاكات التي شهدتها الأراضي المحتلة وتحديد المسئولين عن تلك الانتهاكات والآليات المناسبة لتقديم مرتكبيها للعدالة وتعويض الضحايا. وهو ما ذهبت إليه أيضا مداخلة المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب التي أكدت على أن تلك الحصانة المطلقة تدفع إسرائيل للتمادي في سلوكها المتجاهل للمعايير الدولية.

ويذهب التحالف الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل المسكن في مداخلته أمام لجنة حقوق الإنسان للتأكيد على أن بناء سلام حقيقي يتطلب السعي لتكريس العدالة واحترام الكرامة الإنسانية ومن ثم يدعو التحالف الدولي من أجل المسكن إلى ضرورة النظر في تأسيس هيئة دولية لمراجعة أوضاع حقوق الإنسان هدفها توجيه تطبيق عملية السلام وفقا لمبادئ حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية. ويؤكد التحالف على أن جوهر الأزمة الراهنة على صلة وثيقة بالتغييب الشديد لمقومات حقوق الإنسان في عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والإصرار على إقصاء دول أخرى تمتلك الحق في المشاركة الديناميكية من أن تمارس دورا فعالا في معالجة الأزمة.

ولقد كان لهذه المداخلات وغيرها من المداخلات والتقارير التي تقدم بها العديد من المنظمات الدولية والعربية والفلسطينية وكذا المقرر الخاص بالأراضي العربية المحتلة دورا بالغ الأهمية في حفز لجنة حقوق الإنسان على تبني واحدا من أهم قراراتها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، حيث اعتبرت اللجنة أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي يشكل في حد ذاته انتهاك خطير لحقوق الإنسان. كما اعتبرت أعمال القتل المنهجي والمتعمد للمدنيين والأطفال يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية ، وقررت أن تنشئ على نحو عالج لجنة للتحقيق في الانتهاكات والأفعال التي تشكل خرقا خطيرا للقانون الدولي الإنساني وطالبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة وكذا المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة القيام ببعثات عاجلة للأراضي الفلسطينية المحتلة وإبلاغ نتائج هذه البعثات إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة.

النصيحة الأمريكية لعرفات

التعذيب من أجل السلام!

روبرت فيسك

دهش القادة الفلسطينيون عند قراءتهم تقرير بحثي أمريكي يحث على التعامل "بلا رحمة" مع معارضي اتفاقية أوسلو بما في ذلك استخدام "القوة المفرطة"، والمحاكمات غير القانونية ووسائل التحقيق التي تعتمد على العنف الجسدي أو النفسي أو كليهما.

أصدر هذا التقرير مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، وهو مركز مؤثر ذو علاقة وثيقة بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وقد نشرت مسودة هذا التقرير على شبكة الإنترنت وتم توزيعها على عشرات من أعضاء السلطة الفلسطينية في غزة بما فيهم كبار ضباط المخابرات الفلسطينية. يفيد التقرير أنه حتى في حالة التوصل إلى سلام عقب الانتفاضة الثانية، فإنه سيتحتم على كلا الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، القيام بعمليات أمنية عنيفة على مدى الأعوام المقبلة" وهو الشئ الذي قد يكون له "ثمن باهظ فيما يتعلق بحقوق الإنسان". ويذكر التقرير على سبيل المقارنة أن قوات الأمن البريطانية في شمال أيرلندا قد نجحت في "الموازنة" بين ما يسمى حالة "الأمن الفاعل"، وبين حقوق الإنسان. هذا بالرغم من أن البريطانيين قاموا باستخدام القوة المفرطة، وانتهاك حقوق الإنسان واستخدام وسائل تحقيق متشددة ولجأوا أيضا إلى التعذيب".

وقد درجت منظمة العفو الدولية وجماعات حقوق الإنسان الأخرى على إدانة عمليات الاعتقال التعسفي، والاحتجاز والتعذيب التي يرتكبها جهاز المخابرات الأمني التابع لعرفات مع الإشارة إلى ظاهرة تورط رجال مباحث تابعين للمخابرات الأمريكية في تلك الممارسات. بالرغم من هذا، فإن مسودة تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية تشجع على استخدام تلك لممارسات بل تفيد إنها "وسائل فعالة وناجحة".

وتعتمد الوثيقة بشدة على مصادر من المخابرات الأمريكية، والإدارة الأمريكية وإسرائيل. ووفقا لبعض المسئولين الفلسطينيين فإن تلك الوثيقة قد تم توزيعها داخل كل من الحكومة الأمريكية والإسرائيلية تحت عنوان "الحرب والسلام: إسرائيل مقابل الفلسطينيين". تسرد الوثيقة تاريخ العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية منذ اتفاقية أوسلو في ١٩٩٣. والتحيز في هذه الوثيقة واضح من استخدام لفظة "الإرهابيين" للإشارة إلى الجماعات العربية المسلحة والوصف الذي يكاد يكون الطابع الأوحد في الوثيقة هو وصف الأعداد الغفيرة المعارضة لإسرائيل "بالمتطرفين".

إن تلك الوثيقة تبيح استعمال إسرائيل للذخيرة الحية في مواجهة الحجارة، بل وتضيف أن ا ستعمال الغازات المفرقة والرصاص المطاطي" ليس ذا فاعلية في إيقاف الجموع الكبيرة". وأن "القوات الإسرائيلية لا يمكنها السماح لجماهير مسلحة بالحجارة وقنابل المولوتوف أن تحاصر مواقعهم، أو الاعتماد على معدات احتواء الشغب التي تستعمل في حالات العصيان المدني".

وفي فقرة تحمل عنوان "الحاجة إلى عدم الهوادة والفعالية من جانب السلطة الفلسطينية، تفيد الوثيقة أنه "لن يكون هناك سلام في المستقبل، أو سلام مستقر، إذا لم تلجأ قوات الأمن الفلسطينية إلى التعامل بحزم وبلا هوادة مع الإرهاب والعنف لتوسيع نطاق السلطة الفلسطينية والو صول إلى عملية السلام. على السلطة الفلسطينية أن توقف العنف المدني حتى إذا تطلب ذلك أحيانا استخدام ما يمكن أن يسمى قوة مفرطة وفقا لمعايير قوات الشرطة في الغرب وعليها أيضا أن توقف عمليات العنف والعمليات شبه العسكرية التي تشنها حماس وجماعات الجهاد الإسلامي عن طريق التحقيقات والاحتجاز والمحاكمات السريعة حتى ولو افتقرت تلك الإجراءات في بعض الأحيان إلى الشروط القانونية الصحيحة".

وفي حين تدين الوثيقة الإرهاب الإسرائيلي في عبارة استخدمت مرة واحدة في الإشارة إلى مجموعات من المستوطنين اليهود،فإنها تنتهي بتوجيه نصيحة إلى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بأن "ما نجحت سلطة قط في مواجهة الإرهاب إلا بالتصرف بحزم قد يتضمن استخدام العنف أحيانا".

تعتمد سبل مواجهة الإرهاب الفعالة على التعذيب الجسدي أو النفسي أو كليهما، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التي قد تكون متعسفة وفقا لمعايير القانون المدني، كذلك على عمليات الاقتحام التي تقوم بها المخابرات فيما يعد انتهاكا لحقوق الخصوصية المتعارف عليها. هذا بالإضافة إلى استخدام العنف أثناء عمليات القبض وهو ما لا يعد مقبولا في الحالات المدنية وإلقاء القبض على الأبرياء وإدراجهم في العقوبة".

ويضيف التقرير أن القضية ليست في إمكانية استخدام تلك الإجراءات الأمنية المتشددة أم لا، أو حتى مدى أهمية تلك الإجراءات والضرورات التي تتطلب استخدامها. إن القضية هى نسبة استخدام تلك الإجراءات خاصة مع الإرهابيين ومدى النجاح الذي تحرزه والذي يبرر استعمالها عند الموازنة ما بين الخسائر والمكاسب".

جدير بالذكر أن المسئولين الفلسطينيين قد أعربوا عن دهشتهم إزاء دقة هذا التقرير في إدراج ردود الأفعال الإسرائيلية المتصاعدة من حشد الذخيرة إلى غلق المدن الفلسطينية، و"استخدام طائرات الهليكوبتر والقناصة لقمع الفلسطينيين بنيران المدفعية".

نشر هذا المقال بصحيفة الإندبدنت البريطانية في ٦ نوفمبر ٢٠٠٠ وترجمته إلى العربية سلاف طه.

أمريكيون من أجل حقوق الشعب الفلسطيني؟

في التاسع من نوفمبر التقى وفد من المواطنين الأمريكيين المقيمين في مصر مع السفير الأمريكي ليعبروا عن رفضهم الشديد لتقصير حكومة الولايات المتحدة في العمل على إدانة العدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطينيي ٤٨ ويؤكدون عدم قبولهم للتواطؤ الأمريكي الذي يجعلهم شركاء رغم أنفهم في الحرب الوحشية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطين . وقد قدم الوفد رسالة إلى السفير الأمريكي دانيل كيرتز وقعها أكثر من ١٥٠ مواطنا أمريكيا من الجالية الأمريكية بمصر من الأساتذة والطلاب والمهنيين، ليقدمها بدوره إلى الرئيس كلينتون في واشنطن.

"إننا لا نقبل أن يجعلنا التواطؤ الأمريكي شركاء رغم أنفنا في الحرب الوحشية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني."

وتدين الرسالة التصرفات الوحشية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون بدعم عسكري ومادي ومعنوي من الولايات المتحدة الأمريكية. دعت الرسالة الإدارة الأمريكية لاتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لإنهاء الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والاعتداءات المستمرة على المدنين الفلسطينيين التي أسفرت حتى ذلك الوقت- عن مقتل أكثر من ١٦٠ فلسطينيا وجرح أكثر من ٧٠٠٠ آخرين . وأضافت أنه في غضون الأسابيع الأربعة الأخيرة استخدمت القوات الإسرائيلية الذخيرة الحية والصواريخ ضد الفلسطينيين العزل الذين يتظاهرون ضد الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أثبت الشهود من مسرح الأحداث أن الإسرائيليين يستعملون الأسلحة المحظورة دوليا مثل رصاص دمدم ويطلقون النار على الجزء العلوي من الجسد ضمن سياسة مخططة وهي "إطلاق النار بهدف القتل" كما أنهم يهاجمون سيارات ورجال الإسعاف الأمر ، الذي أدانته اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر . وفوق ذلك يوفر الجيش الإسرائيلي الحماية و التشجيع للمستوطنين المتطرفين الذين يستغلون الفرصة ليرهبوا ويقتلوا ويسلبوا في محاولة لطرد الفلسطينيين من بيوتهم. وأخيرا يقوم الجيش بفرض الحصار الكامل على الأراضي الفلسطينية وحظر التجول على المدن والقرى مما أدى إليسجن الناس في بيوتهم ومنع الجرحى من تلقي العناية الطبية اللازمة، كما أدى إلى انهيار وخيم وبعيد المدى للمستوى التعليمي والاقتصادي والتجاري. أكدت الرسالة شعور المواطنين الأمريكيين بالحيرة التامة والغضب الشديد إزاء الدعم المادي والمعنوي والعسكري غير المشروط الذ ي توفره الولايات المتحدة لإسرائيل بالرغم من انتهاكاتها المتكررة لأحكام القانون الدولي. وإزاء عجز الحكومة الأمريكية عن التصرف بما تمليه المصالح القومية الأمريكية ومصالح المواطنين الأمريكيين المقيمين بالخارج. وأضافت الرسالة أنه لا يمكن للولايات المتحدة الادعاء بالمساهمة في نشر الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو حق تقرير المصير بينما هي تعاقب الشعب الفلسطيني مرارا وتكرارا بسبب سعيه وراء هذه الحقوق بعينها وانتهت الرسالة بالقول: إننا نتساءل لمصلحة من تعمل الحكومة الأمريكية. لذا فإننا نطالبك يا سيادة الرئيس بأن تمثلنا تمثيلا أفضل وتقوم بعمل ملموس من أجل ضمان أمن الشعب الفلسطيني وسلامته في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ،بل وداخل دولة إسرائيل ذاتها.

إضاءة

اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع الشعب الفلسطيني

تضامنا مع انتفاضة الشعب الفلسطيني ودعم صموده البطولي في مواجهة جرائم الاحتلال الإسرائيلي، بادر عدد من المثقفين والفنانين والصحفيين والكتاب وأساتذة الجامعات والمدافعين عن حقوق الإنسان بتشكيل اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة، والتي وقع على بيانها التأسيسي نحو مائة شخصية. وعضوية اللجنة مفتوحة لجميع المصريين شريطة الإيمان بأهدافها في دعم نضال الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره ونيل استقلاله. وتتخذ اللجنة مقرا لها مركز هشام مبارك للقانون. وتهدف اللجنة إلى تقديم وحفز كافة صور الدعم الممكنة للانتفاضة الفلسطينية وحفز تشجيع إنشاء لجان مماثلة بالمحافظات المختلفة.

وقد نشطت اللجنة على محاور عدة:

الأولى: تعزيز التضامن مع المحتجزين من الطلاب وغيرهم من المواطنين بسبب تضامنهم السلمي مع الانتفاضة، وتنسيق الجهود مع منظمات حقوق الإنسان المصرية من أجل الإفراج عنهم.

الثانية: تبني حملة واسعة لجمع التوقيعات على عريضتين تطالب إحداهما رئيس الجمهورية بإغلاق السفارة الإسرائيلية في مصر ووقف كافة أشكال التطبيع مع دولة إسرائيل العنصرية، وتتوجه ثانيتهما بمطالبها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، متضمنة الدعوة لتشكيل لجنة تحقيق دولية في وقائع الاعتداءات العنصرية البربرية على الشعب الفلسطيني وتأمين الحماية الدولية لفلسطينيي الداخل وإقرار حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وتمكينهم منها طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

الثالثة: إرسال قافلة إغاثة شملت نحو ٩٠ طنا من المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والأدوية والأغطية التي تم تجهيزها عبر أشكال مختلفة من التبرعات النقدية والعينية التي تدفقت على اللجنة. وقد جرى التنسيق مع عدد من المؤسسات والهيئات الفلسطينية لضمان وصولها للشعب الفلسطيني عبر منذ رفح الحدودي. وقد تحركت القافلة في ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٠ برفقة وفد شعبي ضم نحو مائة وخمسين من الشخصيات العامة. وكان في استقبالها عند وصولها لمدينة العريش ما يقرب من عشرة آلاف من المواطنين المصريين وقد جابت مسيرتهم شوارع المدينة متوجهة إلى ساحتها حيث انعقد المؤتمر الشعبي الكبير الذي نظمته اللجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة بالعريش. ورغم أن قافلة التضامن لم تستطع مواصلة طريقها إلى رفح حيث رفضت السلطات المصرية تقدمها خشية التوترات على المنطقة الحدودية، إلا أن ذلك لم يمنع وصول مواد الإغاثة للشعب الفلسطيني وتحقيق واحد من أهداف القافلة في الضغط من أجل فتح منفذ رفح الذي ظل مغلقا في وجه قوافل الإغاثة لأكثر من عشرة أيام.

الرابعة: المشاركة في العديد من الندوات والاحتفالات والمؤتمرات التضامنية التي دعت إلى تنظيمها العديد من النقابات والهيئات الشعبية والجمعيات الأهلية تضامنا مع الشعب الفلسطيني.

الخامسة: الأنشطة الإعلامية والترويجية التي شملت تصميم وطبع وتوزيع العديد من الملصقات التضامنية، وإصدار نشرة إعلامية تتضمن كافة أخبار اللجنة وأنشطتها وتتضمن حصرا دقيقا بكافة مصادر تبرعاتها وأوجه إنفاقها، كما تبث هذه النشرة أيضا كافة الفعاليات التضامنية الأخرى التي تشهدها الساحة المصرية. كما تدعم تحركات الهيئات الشعبية الأخرى التي تدعو إلى مقاطعة البضائع والسلع التي تنتجها شركات إسرائيلية أو أمريكية.

كما أنشأت اللجنة موقعا خاصا بها على شبكة الإنترنت يتضمن نشرتها الإعلامية ومواد أخرى باللغة الإنجليزية بهدف دحض الدعاية الصهيونية في الغرب.

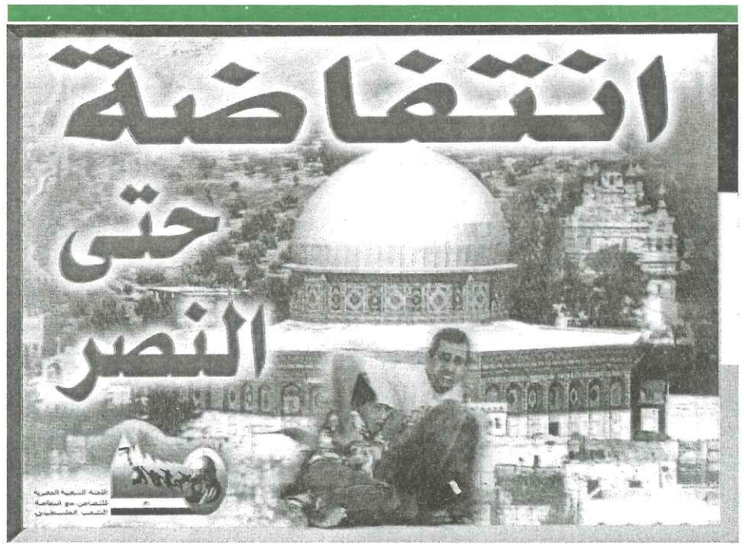

صالون ابن رشد

واقع ومستقبل الانتفاضة الفلسطينية

رؤية من الداخل

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في التاسع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٠ أمسية ثقافية في إطار صالون بن رشد حول واقع ومستقبل الانتفاضة الفلسطينية، التي كانت قد دخلت شهرها الثاني ، وتحدث خلال الأمسية كل من خضر شقيرات مدير الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانون) بالقدس، راجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة، ساري حنفي الباحث الفلسطيني بمؤسسة مواطن في رام الله، عصام يونس مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان بمخيم جباليا بغزة. وأدار الأ مسية أمين مكي مدني عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

المطلوب تصفية ما تبقى من فلسطين

استهل خضر شقيرات مداخلته بالتأكيد على أن الزيارة الاستفزازية التي قام بها شارون للمسجد الأقصى لم تكن سوى الشعر ة التي أطلقت شرارة الهبة الفلسطينية، مشيرا إلى أن زيارة شارون جاءت في الوقت الذي كان فيه الشارع الفلسطيني جاهزا لرد الفعل وقابلا للانفجار في ظل تبدد الأوهام حول التسوية السلمية. وأشار شقيرات إلى أن مسار التسوية بدءا من اتفاق مدريد ومرورا باتفاقية اوسلو عزز من الناحية العملية الاحتلال، ففي ظل هذه الاتفاقيات توسعت المستوطنات أفقيا ورأسيا وتواصلت إجراءات تهويد المناطق الفلسطينية وهدم المنا زل، وبرهنت مفاوضات كامب ديفيد الأخيرة عن تمسك إسرائيل بلاءاتها الشهيرة .. لا لعودة اللاجئين.. ولا للقدس وغيرها، وهو ما يعني أن مسار التسوية في ظل اتفاق أوسلو لم يكن إلا مشروعا لتصفية فلسطين، أو بالأحرى ما تبقى من فلسطين، و أ نه في مجرى هذ ا المشروع أمعنت إسرائيل في فرض سياسيات الفصل العنصري. والجديد الآن هو محاولتهم المضي في فرض نظام الابارتهايد العنصري بموافقة السلطة الفلسطينية، وهو ما عبرت عنه الضغوط المكثفة في كامب ديفيد على عرفات بهدف الإذعان للمطالب الإسرائيلية و تقديم المزيد من التنازلات.

ونبه شقيرات إلى بعض الأخطاء التي وقعت فيها الانتفاضة وأثرت بالسلب على ما أحرزته من تضامن وتعاطف الرأي العام العالمي، مشيرا على وجه الخصوص إلى واقعة حرق قبر يوسف والتمثيل بجثث اثنين من الجنود الإسرائيليين. وأوضح أنه يدرك أن ما يقو له قد يثير نوعا من سوء الفهم خاصة مع الإقرار الكامل بأن ما تمارسه إسرائيل من جرائم وانتهاكات يفوق الخيال. وأكد في هذا الإطار ضرورة السعي لبلورة خطاب سياسي فلسطيني عربي لمخاطبة الرأي العام العالمي وتجنيده وحفزه لدعم النضال الفلسطيني والحقوق الفلسطينية، مشيرا إلى أن المعارك التي تجرى على الأرض يوميا ينبغي توظيفها من أجل كسب الرأي العام العالمي باعتبار أ نه من المتعذر كسب هذه المعارك عسكريا. وحذر شقيرات في هذا الإطار من خطورة إعطاء الصراع أبعادا دينية كبيرة باعتبار ذلك يفقدنا إمكانية تحييد أجزاء من العالم واقعة تحت تأثير الآلة الإعلامية الصهيونية .

وأضاف شقيرات بأن مستقبل الانتفاضة وتواصلها رهن بقدرة القيادة الفلسطينية على بلورة برنامج سياسي واضح المعالم والأهداف يتيح المشاركة الواسعة لكافة فئات الشعب الفلسطيني، ويضع في اعتباره تطوير آليات الانتفاضة لضمان استمرا رها وتصاعدها حتى الاستقلال، وحذر من أن الافتقار إلى برنامج كفاحي قادر على نظم طاقات القوى الوطنية الفلسطينية يمكن أن يقود عمليا إلى الفوضى وإضعاف الانتفاضة الفلسطينية التي يشكل استمرارها عملا بطوليا في مواجهة آلة الحرب الصهيونية.

نموذج كوسوفو قابل للتكرار

من جانبه، فإن راجي الصوراني استهل مداخلته بالتعبير عن تقديره الشديد لحركة الشارع العربي في التضامن مع الشعب الفلسطيني، مشيرا إلى أن بلدان الخليج – التي لم تعرف يوما تظاهرة – لم تتمكن حكوماتها من أن توقف حركة الشارع العربي.

أضاف الصوراني أن مقررات أوسلو كانت تتجلى في خطوات إجرائية تستهدف بناء الثقة بين السلطة الفلسطينية وسلطة الاحتلال تمهيدا لإجراء مفاوضات الحل النهائي في مايو ١٩٩٩، غير أنه على أرض الواقع انتهى الأجل المحدد للحل النهائي دون بدء المفاوضات حوله، وعادت الثقة إلى المربع صفر. فنتائج اوسلو لم تتمخض عمليا سوى في نظام ابارتهايد يجرى فرضه على الأرض باسم السلام، وعملية خنق اقتصادي واجتماعي غير مسبوقة في تاريخ الأراضي المحتلة. وتحت مظلة أوسلو استمر التوسع في بناء المستعمرات الاستيطانية وشق الطرق الالتفافية التي حولت المناطق المحتلة إلى بونتوستانات، وتواصلت ممارسات التطهير العرقي، وصار إغلاق المناطق المحتلة وتقييد حركة سكانها ملمحا ثابتا لممارسات سلطات الاحتلال جنبا إلى جنب مع إجراء ات الاعتقال التعسفي والتعذيب والقمع اليومي . وأكد أن تفجر الانتفاضة شكل لحظة خاصة انهار فيها خيار أوسلو، وأعيد فيها الوضع الفلسطيني إلى سياقه الطبيعي. فنحن الآن أمام الخيار صفر والشعب الفلسطيني ليس لديه إلا الدفاع بكل ما يملك عن حقوقه مشيرا إلى أن تقرير المصير ليس مجرد حق بل واجب ينبغي أن تمارسه الشعوب.

ولاحظ الصوراني أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت عام ١٩٨٧ كان لها قيادتها الموحدة وشعاراتها السياسية الواضحة منذ اللحظة الأولى والتي تمثلت في مقاومة الاحتلال والنضال من أجل الاستقلال والاعتراف بمنظمة التحرير الفل سطينية كممثل شرعي وحيد لها. لكن الملاحظة الأساسية على الانتفاضة الحالية تتمثل في غياب الشعار السياسي الناظم لأعمال الانتفاضة، وأن الشارع السياسي يبدو متقدما عن كل قواه السياسية .

وأعرب الصوراني عن مخاوفه من تدهور الأوضاع داخل الأراضي المحتلة مشيرا إلى أن ال أسوأ لم يأت بعد، وإن نموذج كوسوفو يمكن أن يكون قابلا للتكرار داخل المناطق المحتلة. وشدد في هذا الإطار على أن مطلب الحماية الدولية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة ينبغي أن يكون مطلبا شعبيا حتى لا تتكرر مذابح صبرا وشاتيلا.

وأكد الصوراني إن أوروبا تمارس مؤ امرة صمت قذرة بشأن جرائم الاحتلال الإسرائيلي، مضيفا أن الدور الأوروبي لم يعد مقبولا استمراره على هذا النحو، ومشيرا إلى أن أغلى ما تملك أوروبا في إطار ثقافتها وحضارتها وهو القانون الدولي الإنساني، تراه ينتهك في كل لحظة عبر

شاشات التليفزيون ومع ذلك فإن مؤامرة الصمت ما تزال مستمرة، وتوجت بامتناع دول أوروبا عن التصويت مؤخرا على قرار لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الذي أدان بشدة الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال يوميا بدم بارد . أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فالأمر بالنسبة إليها مختلف باعتبارها تمارس دور ا وقحا وشريكا كاملا وعلى قدم المساواة مع إسرائيل في كافة جرائمها .

واختتم الصوراني مداخلته بالتأكيد على أهمية تفعيل النشاطات التضامنية مع الشعب الفلسطيني مشيرا إلى أن القضية لم تكن يوما قضية فلسطينية وحسب، وأضاف بأن السعادة قد عمت الأراضي الفلسطينية عندما بثت الأنباء قيام إحدى شركات الملاحة المصرية بعدم التعامل مع السفن الإسرائيلية. وأكد أن الشعوب العربية بإعلانها مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية فإنها تبرهن على أنها تملك من القدرات التأثيرية والإمكانيات ما لا تملكه الحكومات العربية.

أوهام الاندماج والانتصار

ومن جانبه فقد أوضح ساري حنفي في مداخلته أن الانتفاضة الحالية تتميز عن انتفاضة ١٩٨٧ بثلاثة أبعاد يتعين الوقوف عندها باعتبارها تلعب دورا مؤثرا في تحديد مستقبلها وسبل استمرارها .

البعد الأول : هو البعد الشعبي :مشيرا إلى أن "فتح" بشكل أو بآخر كانت صاحبة المبادرة في أعمال الاحتجاج والتظاهرات السلمية وكذلك في التراشق العسكري المحدود، ثم اكتسبت الانتفاضة طابعها الشعبي الذي شارك فيه الجميع. ومن ثم يمكن القول إ ن الإدارة اليومية للانتفاضة كان لها قيادتها، ولكن لم يكن واضحا لديها رؤية محددة لأهداف الانتفاضة، بمعنى هل هي معركة الاستقلال؟ أم رفع سقف التفاوض وتحسين الأوراق التفاوضية في نفس إطار أوسلو؟

البعد الثاني : ويتمثل في امتداد الانتفاضة إلى "فلسطينيو ١٩٤٨"، ويكتسب ذلك دلاله بالغة الأهمية. فلأول مرة يدرك المجتمع الإسرائيلي أن خيار السلام أو الحرب على صلة وثيقة بالاستقرار الداخلي للمجتمع الإسرائيلي. ولقد تباهى الإسرائيليون كثيرا في أدبياتهم بنجاحهم في تقسيم الشعب الفلسطيني بالداخل إلى دروز وبدو وعرب وإن بعض هذه الفئات والشرائح عرفت طريقها إلى الاندماج أو الانصهار داخل المجتمع الإسرائيلي. وربما كانت أهم نتائج الانتفاضة هو تبديد الأوهام حول تلك المقولات.

البعد الثالث: ويتعلق بالبعد العربي، حيث بات واضحا أن البعد العربي يمكن أن يلعب دورا أساسيا في تحويل دفة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من اتجاه لآخر. وأشار ساري حنفي في هذا الإطار إلى أن الفلسطينيين شعروا قبل الانتفاضة بتراجع الموقف الأوروبي تجاه قضيتهم وبخاصة فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية. والآن فإن الشارع العربي في كل مكان يمكن أن يلعب دورا مؤثرا على المصالح الأوروبية للضغط على إسرائيل. وأضاف أنه ينبغي التوقف كثيرا أمام ظاهرة التضامن والفوران الشعبي في المنطقة العربية تضامنا مع الشعب الفلسطيني من أجل توظيف هذا النمط من التضامن في قضايا على صلة وثيقة بالأجندة الاجتماعية والأجندة الديمقراطية في العالم العربي.

وعلى صلة بالبعد العربي فقد أشار ساري حنفي إلى الدور الهام الذي تلعبه الفضائيات برغم أية تحفظات وانتقادات يمكن أن توجه لبعضها- وأضاف أن الفضائيات قد أظهرت حالة "الزهق" التي يعانيها المواطنون من الدولة القومية، وتطلعهم إلى فضاء أوسع كثيرا من الحدود التي تضعها الدولة القومية. وحذر من أن مواجهة الانتقادات التي قد توجه إلى حكومة عربية أو أخرى- عبر تصعيد الحملات الدعائية يمكن أن يلغي تماما أية قيمة للبعد العربي في الصراع.

وحول نقاط الضعف التي يمكن أن تؤثر في الانتفاضة الفلسطينية أشار ساري حنفي إلى أن الفلسطينيين لا يستطيعون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة حيث جرى تحويل الكيان الفلسطيني عبر مسار التسوية إلى "جسم بلا أسنان". ومن ثم فإن استمرار المواجهات على النحو الذي تتم به سيكون كفيلا حسب تقديره بالقضاء على الانتفاضة. وحذر في هذا الصدد من أن غياب أوراق الضغط الدولية سوف يجعل إسرائيل أكثر استعداداً في المضي في خطتها لتصفية الشعب الفلسطيني. ودعا ساري حنفي إلى ضرورة أن تتخذ الانتفاضة أشكالا أخرى لاستمرارها بعيدا عن المواجهة العسكرية المباشرة.

كما أشار ساري كذلك إلى خطورة إعطاء وزن أكبر للبعد الديني في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، برغم التسليم أن هناك مناطق ومعالم ذات حساسية خاصة سواء لدى المسلمين أو المسيحيين أو اليهود. وأوضح في هذا الإطار أن الفلسطينيين أخطأوا في التعامل مع قبر يوسف كرد فعل انفعالي على القمع الإسرائيلي، وإن ما حدث من رد فعل إسرائيلي تمثل في حرق بعض المساجد حول الصراع في لحظة من اللحظات إلى صراع ديني. وتحول الرأي العام في أوروبا في اتجاه معاكس بزعم أن هناك أقلية يهودية مسحوقة تواجه أغلبية مسلمة متخلفة حضاريا. وبالتالي صار هناك ما يمكن أن نسميه بلطف الإدانة للجرائم الإسرائيلية حتى داخل فرنسا التي كان فيها الرأي العام متعاطف نسبيا مع الشعب الفلسطيني.

الانتفاضة واستمرار المقاومة خيار وحيد

وأكد عصام يونس في مداخلته أن ما يجري على الأرض هو صراع أو حرب بين إرادتين معالمهما واضحة. الإرادة الإسرائيلية من جانب، ولديها خطوط حمراء يتوافق عليها الجميع داخل إسرائيل ولا يقبلون التنازل عنها وتتمثل في رفض العودة لحدود ١٩٦٧ ورفض عودة اللاجئين ورفض التنازل عن القدس أو تفكيك المستوطنات. والإرادة الفلسطينية من جانب آ خر، وخطها الأحمر يقوم على أن ما يجب أن تتنازل عنه قد تم بالفعل، وهو أكبر تنازل تاريخي جري تقديمه، وتمثل بالقبول بالقرار ٢٤٢ الذي حصر القضية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. وأكد على أننا كفلسطينيين لا خيار أمامنا سوى الانتفاضة واستمرار ا لمقاومة في ضوء الخطوط الحمراء المتعارضة.

وأضاف بأن اتفاق أوسلو كان يحمل معه بذور فنائه وكان لابد أن يفضي للنتائج التي نرصد ها اليوم. وأوضح أن اتفاق أوسلو والانتفاضة أيضا أظهرت أزمة الجانب الذاتي الفلسطيني سياسيا. فلولا أزمة اليسار الفلسطيني وفصائل العمل السياسي الفلسطيني عموما ما كان يستطيع عرفات أن يوقع اتفاق أوسلو ولاحتاج الأمر لتفكير أكثر من مائة مرة قبل التوقيع. وأضاف بأن أزمة الذات الفلسطيني ة أيضا كانت السبب الرئيسي في أن تحتل المنظمات غير الحكومية موقع الصدارة والريادة في المجتمع في ظل أزمة وغياب الأحزاب السياسية. وقامت المنظمات غير الحكومية بأدوار مضاعفة تتجاوز في كثير من الأحيان حدود تخصصها المهني ولعبت أدوارا سياسية مغلفة بغطاء دورها المهني. وبالتالي استطاعت في حدود معينة أن تغطي فجوة غياب الأحزاب والفصائل السياسية.

وأوضح عصام يونس أن طموحنا لتواصل الانتفاضة يواجهه خطر غياب برنامج كفاحي طويل الأمد، مشيرا إلى أن حالات الاستشهاد اليومية لا تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة من حيث التواصل والاستمرارية ، فالأمر يتطلب بصورة أساسية تأمين انتظام التعليم والخدمات الصحية والمأوى إلى غير ذلك من أمور حيوية. ومن ثم فإن الأمر يتطلب البحث في برنامج طويل الأمد يؤمن مشاركة شعبية واسعة، ويضمن في نفس الوقت تأمين الحد الأدنى الضروري من مقتضيات العيش والبقاء والصمود للشعب الفلسطيني.

وأشار عصام يونس في هذا الإطار إلى أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال أسبوعين فقط من الانتفاضة بلغت ١٨٦ مليون دولار وهو رقم يفوق المساعدات المقدمة من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية على مدى عشرة أشهر حيث وصل إجمالي قيمة هذه المساعدة إلى ١٨٣ مليون دولار. وأضاف كذلك بأن وضع برنامج كفاحي طويل الأمد يستمد أهمية إضافية بالنظر لأن الاقتصاد الفلسطيني صار مرتبطا وتابعا بشكل متزايد للاقتصاد الإسرائيلي المركزي وخاصة منذ عام ١٩٦٧ .

أول كتاب عن يوميات انتفاضة الأقصى

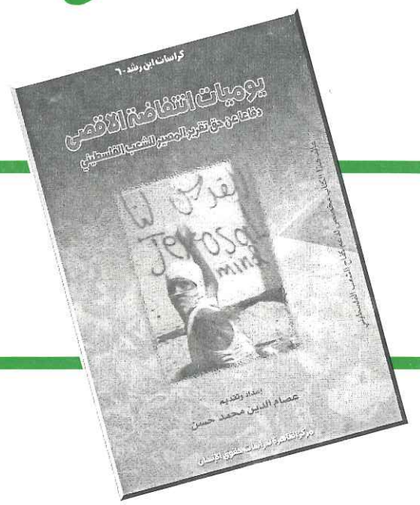

الجرائم اليومية المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني منذ تفجر انتفاضته الباسلة في الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠، شكلت المادة الأساسية لأول كتاب وثائقي حول الانتفاضة. الكتاب أصدره مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تحت عنوان "يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني"، وقد قرر المركز تخصيص عائد هذا الكتاب لدعم كفاح الشعب الفلسطيني. وقد قام بإعداد الكتاب والتقديم له عصام الدين محمد حسن رئيس تحرير "سواسية".

و لا يعد هذا الكتاب الذي يقع في ٣٠٦ صفحة ، مجرد وثيقة جامعة لكافة الجرائم اليومية التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، لكن الكتاب اكتسب أهمية إضافية باعتباره يضع بين يدي القارئ دائرة واسعة من الفعاليات والجهود التي انخرطت فيها المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان والمنظمات العربية لحقوق الإنسان والعديد من المن ظمات الدولية من أجل فضح وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى ومواقف هذه المنظمات التي تتولى الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإعمال القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني داخل الأراضي الفلسطينية وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، كما تكشف بعض وثائق هذا الكتاب عن دور المنظمات الحقوقية العربية وبخاصة المنظمات الفلسطينية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في تطوير مواقف مثيلاتها الأوروبية لاتخاذ مواقف أكثر حزما تجاه الجرائم الإسرائيلية على الرغم من صمت أوروبا الرسمي على هذه الجرائم ، وفي استخدام آليات الأمم المتحدة ومنبر لجنة حقوق الإنسان التابعة لها في الوصول إلى قرارات أكثر إنصافا للشعب الفلسطيني رغما عن التواطؤ الغربي والانحياز المطلق من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل.

وينقسم الكتاب إلى قسمين

يتناول القسم الأول منها واقع ومستقبل الانتفاضة الفلسطينية من خلال الرؤى التي شارك في طرحها أربعة من أبرز المناضل ين في حقل حقوق الإنسان داخل فلسطين، وجرت مناقشتها خلال أمسية ثقافية نظمها مركز القاهرة.

من اصدارات المركز

أما القسم الثاني فهو ملف وثائقي يقع في ثلاثة أجزاء:

الأ ول: يوميات الانتفاضة والقمع ، ويعتمد على ما قامت به عدد من المنظمات الفلسطينية من توثيق يومي للانتهاكات على مدى شهر كامل من عمر الانتفاضة. ولاعتبارات تتعلق بحجم الكتاب فقد تم الاكتفاء في الشهر الثاني من الانتفاضة بتقرير موجز ي لخص الحصار اليومي لهذه الانتهاكات.

الثاني: تقارير نوعية صادرة أيضا عن عدد من المنظمات الفلسطينية ترصد الانتهاكات التي استهدفت قطاعات أو فئات بعينها والنتائج المترتبة على إجراءات الإغلاق الشامل لقطاع غزة وحصاد سياسات إسرائيل في تخريب وتدمير الاقتصاد الفلسطيني وانتهاكات الحق في التعليم، و الاعتداءات الإسرائيلية على الصحافة.

الثالث: المواقف والتفاعلات العربية والدولية ويتضمن هذا الجزء توثيقا لأبرز الفعاليات والأنشطة التي قام بها عدد من المنظمات الفلسطينية والعربية والدولية دعما لحقوق الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية وانعكاسات هذه الجهود على قرارات لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة و الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان وملتقى المجتمع المدني الأورومتوسطي .

وتظهر وثائق هذا الكتاب أن الانتفاضة الفلسطينية وما أحاط بها من تداعيات وتفاعلات أن بناء السلام وتحقيق الأمن والاستقرار لا يكون بالتضحية بحقوق الإنسان ومعايير العدالة والتواطؤ على إهدار الحقوق الجماعية والفردية للشعوب وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والحق في مقاومة الاحتلال والظلم. ومن ثم فإن الانتفاضة تأتي تجسيدا لروح المقاومة ضد الاحتلال وضد التسوية السلمية الجارية منذ سبع سنوات في ظل اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقات كرست على الأرض الاحتلال الإسرائيلي وطابعه الاستيطاني التوسعي وسياساته العنصرية التي حولت الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات معزولة عن بعضها البعض .

كما يظهر الكتاب ووثائقه الدور النضالي الذي تلعبه المنظمات الفلسطينية وبخاصة منذ الدخول في نفق أوسلو حيث لم تعد أجندة هذه المنظمات قاصرة على التصدي للاحتلال وانتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني، بل كان عليها أيضا أن تخوض غمار حوار متصل مع السلطة الوطنية الفلسطينية يحتمل الشد والجذب بهدف المساعدة في بناء المجتمع المدني الفلسطيني وبناء الدولة المستقلة على أساس من الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ولم يكن من المتصور أن تضطلع المنظمات الفلسطينية بهذه المسئوليات والمهام لولا تمسكها باستقلاليتها وإصرارها على ممارسة دورها الوطني وتحصين نفسها في مواجهة أية ضغوط سياسية يمكن أن تضر باستقلاليتها ومصداقيتها وتشبثها بمبدأ الترابط الوثيق بين حرية وكرامة الموطن وحماية الوطن .

وتعكس الوثائق التي يتضمنها الكتاب نجاح المنظمات الفلسطينية في ترقية أدائها المهني وفي تعميم خبراتها وتقاليدها في مجال التوثيق على عدد كبير من الباحثين الميدانيين بما مكنها من أن تغطي- إلى أبعد الحدود- مجمل المواقع التي كنت وما تزال مسرحا لأكثر الانتهاكات جسامة، وكفل لهذه المنظمات أن تلعب دورها في مد الرأي العام والمنظمات الدولية بالمعلومات ليس فقط بشكل يومي، بل ربما ساعة بساعة.

وأخيرا فإن هذه الوثائق تدلل أيضا على الأهمية الحيوية للنشاط الدولي للمنظمات العربية في خوض غمار المعارك اليومية التي تستهدف تشكيل رأي عام دولي أكثر إنصافا، وهنا أيضا لا يمكن تجاهل دور المنظمات الفلسطينية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في التنسيق للبعثة الدولية المشتركة لعدد من المنظمات الدولية، و كذلك المخاطب ات المتعددة التي تقدمت بها منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية سواء للأمين العام للأمم المتحدة أو للمفوضية السامية لشئون حقوق الإنسان أو للمقرر الخاص بالأراضي المحتلة، والمداخلات المتعددة أمام لجنة حقوق الإنسان.